الشاذليات

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

أ. د حسن شاذلي فرهود

كتبها وأهداها

أبو أوس إبراهيم الشمسان تركي بن سهو العتيبي

عوض بن حمد القوزي محمد بن باتل الحربي

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م

الشاذليات

أبحاث مهداة إلى الأستاذ الدكتور

حسن شاذلي فرهود

كتبها وأهداها

الأستاذ في قسم اللغة العربية

جامعة الملك سعود

الأستاذ في قسم النحو وفقه اللغة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأستاذ في قسم اللغة العربية

جامعة الملك سعود

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية

جامعة الملك سعود

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ÄÎÁõã ÖÁÀçÜ ĞĒÁüẓõã ÆĪẓ ÕĪţã ĞĢÓŋ ĞëÄĪẓ

الشمسان، أبوأوس إبراهيم والعتيبي، تركي والقوزي، عوض والباتل، محمد

الشاذليات/ أبوأوس إبراهيم الشمسان وتركي بن سهو العتيبي وعوض بن حمد القوزي ومحمد الباتل الحربي – الرياض، ١٤٢٨هـ

٢٦٢ ص، ٢١×٢٨سم

ĚĚđċ-ĐĐ-ċēč-đ : ÕŋåáØ

١- اللغة العربية – مجموعات أ- العنوان

ديوي ٨, ٤١٠ ١٤٢٨/٣٨٦

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٨٦

ĚĚđċ-ĐĐ-ċēč-đ : ÕŋåáØ

المحتويات

مقدمة ١

كتبها : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

تقديم ٥

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

التخلص من المتماثلات لفظًا ٩

كتبه : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

التخلص من المتماثلات خطًّا ٧٥

كتبه : أ.د. أبوأوس إبراهيم الشمسان

من علماء العربية : محمد عبدالخالق عضيمة ١٠٩

كتبه : أ.د. تركي بن سهو نزال العتيبي

تيسير تعليم النحو ١٣١

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

الياء المحذوفة في القرآن الكريم ١٤٧

كتبه : أ.د. عوض بن حمد القوزي

ضمير النصب والجر المتصل للغائبة المؤنثة في شمالي نجد ١٩٧

كتبه : د. محمد الباتل الحربي

مجيء القسم قبل النافي وحذفه بعده ٢٣٣

كتبه : د. محمد الباتل الحربي

الياء المحذوفة في القرآن الكريم

أ.د. عوض بن حمد القوزي

قسم اللغة العربية-كلية الآداب

جامعة الملك سعود-الرياض

ÒÁŸę

تبحث هذه الدراسة جزئية لها دور في الدراسات القرآنية، ومن خلالها يقف القارئ على مذاهب العرب في الحذف بدءًا من حذفهم الجملة، فالكلمة، فالحرف، فالحركة، ثم يتبين دور الوقف في مسألة الحذف، وما تمثله رؤوس الآي عند القراء من شبه بالقوافي عند الشعراء. لقد وقفت عند الياءات المختلف في إثباتها وحذفها وهي المسماة (ياءات الزيادة) فكان أن تناولت هذه الدراسة تحرير معنى (الزيادة)، وأنها لا تعني ما عرف عند النحاة من أن الزائد دخوله كخروجه، بل عنت ما زيد عن رسم المصاحف، مما يقتضيه بناه الكلمة، أو الإعراب، وأن هذه الياءات تكون في الأسماء والأفعال، كما تكون في رؤوس الآي وحشوها، وفواصل الوقف وتمامه. ومن خلال الدراسة تباينت أسباب اختلاف القراء في إثبات الياءات أو حذفها، فالذي يثبتها إنما يثبتها على الأصل في بنية الكلمة، وأما الذي يحذفها فإمّا أن يكون متبعًا الرسم، وإما أن يكون حذفها تخفيفًا بدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وقد يكون الحذف في الوقف دون الوصل. على أن بعض الحذف كان له وجه عند النحاة، بل إن بعضه كان له شواهده من لهجات العرب كالتي تقف عند نون الوقاية وتحذف الياء بعدها. ولم تغفل هذه الدراسة التفريق بين (ياءات الزيادة) و(ياءات الإضافة) فالأخيرة تتصل بالاسم وبالفعل والحرف، وخلاف القراء فيها لا يتعدى خلافهم في تحريكها بالفتح أو تسكينها، وهي كثيرة في القرآن الكري. كما لم تغفل الدراسة بيان قيمة الحذف من الناحية البلاغية، وأنه إيجاز، والعرب تحب الإيجاز، وتجعله من أسس الكلام البليغ، فهو واحد من أساليب البلاغة عند فصحاء العرب، وقد ظهر في هذا النوع من الحذف تميز القرآن بأسلوبه المعجز، وعلوه عن الشعر وسجع الكهان.

* * *

الحذف منهج تسلكه العرب في لغتها، لتعبر عن أغراض خاصة ترمي إليها، وهو أحد أساليب البلاغة عندها، وقد اهتم علماء اللغة العربية بتتبع مواطن الحذف، فوجدوا أن العرب تحذف الجملة، والكلمة، وبعض أجزاء الكلمة، أو يحذفون حرفًا واحدًا منها -وهو غالبًا ما يكون آخرًا- كما يحذفون الحركة أيضًا، وفرّقوا بين الحذف والإضمار، ثم بينهما وبين الإيجاز[1].

---

[1] الإضمار هو ما يبقى أثره بعد الترك، والحذف ما لا يبقى. أما الإيجاز فيعني العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير إخلال. انظر: الرازي، فخر الدين، محمد بن عمر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق

ولما كانت البلاغة هي الإيجاز، فإن الحذف هو مدار الإيجاز، وعادة ما يكون الحذف فيما لا يخلّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، ولابدّ من ظهور علامة تدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه، فإنه حينئذ يكون لغوًا، ولا يمكن الاعتماد عليه، كما لا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال[١].

وقد اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بدراسة ظاهرة الحذف، والكشف عن مواطنها وأسرارها، ومظاهرها في لسان العرب، والقبائل التي تعمد إليها، ولم تقف جهودهم عند أشهر القبائل كقريش وتميم، بل تجاوزوا ذلك إلى دراسة منطق القبائل العربية غير الحجازية والتميمية[٢].

وباستقراء التراث اللغوي، نرى سعة الحذف في الجُمل، وقد يؤول ظهور المحذوف إلى نزول الكلام عن علوّ بلاغته، ولما كان الحذف فاشيًا في كتاب الله عزّ وجلّ، فلا غرابة إذن في علوّ أسلوبه وعلوّ منْزلته، ناهيك عن إعجازه. إلا أن الحذف في المفردات أو سع مجالاً منه في الجمل؛ لأن المفردات أخف في الاستعمال، وهذا ما دعا لكثرته فيها، فقد يحذف الفعل ويبقى فاعله دليلاً عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٣]، أو أن يحذف ويبقى مفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[٤].

وقد يكون الحذف لازمًا كما في المصادر، حين جعلوها عوضًا عن أفعالها، كقولهم: (حَمْدًا، وشكرًا) وغير ذلك كثير مما نقل بالسماع عنهم. أما من طريق القياس فقد نقل عنهم الحذف في المصادر المثناة، نحو (لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ) ونحوهما، أو ما جاء على جهة التشبيه في مثل قولهم (مَرَرْتُ به فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمارٍ، وصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى).

أمَّا الفاعل فالمختار منع حذفه، لعدم فصله عن فعله، وهو في كثير من الأمور

ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص٣٣٧- ٣٥١.

(١) العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم: الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، طبع بمطبعة المقتطف بمصر، ١٩١٤م/١٣٣٢هـ، ج٢، ص٩٢.

(٢) انظر: الجندي، علم الدين: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس بليبيا، طبعة جديدة، ١٩٨٣م.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦.

(٤) سورة الشمس، الآية ١٣.

بمنْزلة الجزء من الفعل، وأنه معه كالجزء الواحد[١]، إلا أن بعضهم أجاز الحذف إذا دلت عليه دلالة حالية، أو مقالية، ففي قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[٢] حذف الفاعل، وهو (النفس)، ولم يكن مضمرًا؛ لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت عليه القرينة الحالية، ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٣]، أي تقطع الأمر أو الوصل بينكم[٤]. قال مكي ابن أبي طالب: "وفي حرف ابن مسعود ما يدل على النصب فيه، قرأ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ وهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لأنك ذكرت التقطّع، وهو ما كأنه قال: لقد تقطع الوصل بينكم[٥]، وهذا ما وصفه الفراء بأنه وجه الكلام[٦]، إلا أن أبا علي ذكر مذهبين في نصب (بينكم) في هذه الآية، أحدهما: إضمار الفاعل في الفعل، وكأنه قال: تقطَّع الوصل بينكم، وتكون الدلالة حينئذ للحال، وهو بمنْزلة جري الذكر عليه وتقدمه، والمذهب الآخر: وهو مذهب الأخفش أبي الحسن، ومفاده: أن (البين) منصوب إلا أنه على معنى المرفوع، لأنه لمّا جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام[٧].

ومن حذف الفاعل في الشعر قول حاتم:

---

(١) انظر: ابن جني، أبوالفتح عثمان: اللمع في العربية، تقديم وتحقيق وتعليق: الدكتور حسين محمد شرف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص١١٥؛ انظر ابن جني، أبوالفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت بلبنان، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، ج٢، ص٣٦٠- ٣٨١، فقد عقد ابن جني بابًا في الخصائص، تحدث فيه عن "شجاعة العربية"، وبين فيه أن معظم ذلك إنما هوالحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف، وعندما عالج (الحذف) درس مذاهب العرب في حذف الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وبين أن ذلك كله لا يكون إلا بدليل. وقد فصل المحذوفات بأدلتها وشواهدها، ولكنه لم يذكر الفاعل ضمن المحذوفات إلا ما حذف منه مع فعله، وهذا لا خلاف عليه عند جميع النحاة.

(٢) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية ٩٤.

(٤) انظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص٢٦٣، فقد قرأ هذا الحرف نصبًا نافع، والكسائي، وروى حفص عن عاصم النصب أيضًا.

(٥) القيسي، مكيّ بن أبي طالب: كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت بلبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ج١، ص٤٤١.

(٦) الفراء، أبوزكريا، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ج١، ص٣٤٥.

(٧) الفارسي، أبوعليّ الحسن بن عبدالغفار: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٣، ص٣٥٩-٣٦٠.

أَمَاوِيَّ مَا يُغْنِي النَّرَاءُ عَـنِ الفَتَـى

إذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وضَاقَ بهَا الصَّدْرُ؟!

أراد (النَّفْسُ) عند الاحتضار، وهي قرينة حالية[١].

وأمَّا المفعول، فالمحذوف فيه كثير، وحذفه على أنواع:

- الحذف المطَّرد، وعندئذ يكون الغرض ذكر الفعل دون متعلقه، كقولهم: (فلان يعطي، ويمنعُ، ويصلُ، ويقطعُ، ويحلُّ، ويعقدُ، وينفعُ، ويضرُّ) ومنه قوله عزّ وجلَّ: ﴿وَأَنَّهُ هُو أَضْحَكَ وَأَبْكَى۞ وَأَنَّهُ هُو أَمَاتَ وَأَحْيَا ۞ ﴾ [٢].

- ومنه ما يحذف لفظًا ويراد المعنى تقديرًا، ففي قصة موسى مع ابنتي شعيب حذف المفعول أربع مرات في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ٢٣ فَسَقَى لَهُمَا﴾[٣]، وقد بيّن الزمخشري أن سبب حذف المفعول في هذه المواضع إنما هو كون الفعل غرضه لا المفعول[٤].

أما حذف الحرف فكثير في العربية شعرها ونثرها، وهو على أشكال:

١ -حذف الترخيم: ويكون في النداء، حيث يقال: (يا حَارِ) في نداء حارث، كما يقال: (هِرَقْ) في نداء (هرقل) ونحو ذلك، وهذا جائز في غير الضرورة، فإذا اضطر

---

(١) روي عن عائشة رضي الله عنها دخلت على أبيها عند موته، فتمثلت بهذا البيت، فقال ﷺ:هلاَّ قلت كما قال الله ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بِالحَقِّ ...﴾انظر: القرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج١٧، ص١٠، وانظر أيضًا: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، ج١، ص٦٤٢- ٦٤٣ (حشرج).

(٢) سورة النجم، الآية ٤٣- ٤٤.

(٣) سورة القصص، الآية ٢٣- ٢٤. والتقدير: يَسْقُونَ مَوَاشِيهُم، تَذُودان أغنامهما، يُصدر الرّعاءُ مَواشِيهم، فسقى لهما مَواشِيهُما، ومثل ذلك كثير. انظر: العلوي اليمني: الطراز، ج٢، ص١٠٠-١٠٥.

(٤) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف (عن حقائق غوامض التنْزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ج٣، ص٤٠١.

الشاعر، فليس بين النحويين خلاف أنه جائز في غير النداء[١].

٢ -حذف التصغير: ويكون بتصغير الاسم على حذف ما فيه من الزوائد، وهو جائز في الشعر والكلام، فيقال في (أزْهَر): (زُهير)، وفي (حارث): (حريث)، وفي (فاطمة): (فطيمة)[٢].

٣ -قصر الممدود: وهو نوع من الحذف الزائد لأنه تخفيف، وجوازه في ضرورة الشعر، كما أن مدّ المقصور غير جائز، لأنه زيادة وتثقيل للكلام بزيادة الحروف، وما جاء من الشعر فيه مما أنشده الكوفيون تأوله البصريون على غير الوجه الذي تأولوه[٣].

٤ -حذف النون الساكنة: من الحروف المبنية على السكون عند الضرورة نحو (مِنْ ولكنْ)، وذلك عند التقاء الساكنين، تشبيهًا للنون بحروف المدّ واللين[٤].

٥ -حذف التنوين: لالتقاء الساكنين وهوجائز في الكلام والشعر وقد قرئ:﴿قُلْ هُو اللَّـهُ أحَدٌ ١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[٥]، بحذف التنوين[٦].

٦ -حذف الهاء الواقعة آخرًا في غير النداء كالتي في بيت جرير:

ألاَ أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وأضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعةً أُمَامَا

يريد: (أمامة) لكنه حذف الهاء وبقي الميم على حالها وهي غير مناداة[٧].

٧ -حذف الواو والهاء المتصلتين بهاء الكناية المسبوقة بمتحرك، وهذا جائز في الشعر دون النثر، كقول الباهلي[٨].

---

(١) انظر: السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص٩٣- ١٠٧.
(٢) المصدر السابق، ص١٠٧.
(٣) المصدر نفسه، ص١١٤- ١١٥.
(٤) المصدر نفسه، ص١١٥- ١١٦.
(٥) سورة الإخلاص، الآية ١- ٢.
(٦) روى هارون عن أبي عمرو هذه القراءات، لا يُنوِّن وإن وَصَل. انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٧٠١.
(٧) انظر السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص٩٦- ١٠١.
(٨) انظر سيبويه: الكتاب، بولاق، ج١، ص١١، السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٢٦- ١٢٨.

أو مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبي عَـنْ وِلِيَّتِـــهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ في الدُّنْيا ولا أعْتَمَرَا

وهذه الحروف زوائد، وجاز حذفها لأنها تسقط في الوقف[١].

٨ -حذف الواو والياء من (هَوَ، هِيَ) وهو قبيح لأنهما متحركتان ثابتتان في الوقف كما في قول الشاعر:

دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ من هَوَاكَا

أراد: (إذ هِيَ ...) وقول الآخر

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلُ رِخْوالمِلاَطِ نَجِيْبُ

أراد: (فبينا هُوَ).

٩ -حذف الواو والياء الساكنتين إذا كان قبلهما ضمة أو كسرة اكتفاء بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء، كما في قول الشاعر:

فَلَو أنَّ الأطبَّا كَانُ حَوْلِـي وَكَانَ مَعَ الأطبَّاء الأُسَاةُ

أراد: (كانوا) فاكتفى بالضمة من الواو، وكقول الآخر:

كفَّاكَ كفٌّ ما تُلِيْقُ درْهَمَا جُودًا وأخْرَى تُعْطِ بالسَّيف الدَّمَا

أراد: (تعطي) فحذف الياء واكتفى بالكسرة منها[٢].

١٠ - حذف النون الخفيفة لزيادتها، ولأن حذفها لا يخل بالمعنى وهو ضرورة شعرية -كما يرى الخليل-، كما في قول الشاعر[٣]:

أضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

١١ - حذف الفاء في جواب الشرط كقول حسَّان[٤]:

مَنْ يَعْمِلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكرُها والشَّر بالشَّر عِنْدَ الله مِثْلانِ

---

(١) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٢٨.
(٢) المصدر السابق، ص١٣١- ١٣٣.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٣- ١٣٤، وابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ج١، ص٨٢، وانظر أيضًا: ابن جني: الخصائص، ج١، ص٢٦.
(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٥٨.

١٢ -حذف الياء مع وجود الألف واللام في الكلمة، كالياء في القاضي والمهتدي، وقد ذكره سيبويه في باب ضرورة الشعر[١]، إلا أن الناس أنكروه، لأن مثل ذلك الحذف جاء في القرآن الكريم في غير رؤوس الآي، وبه قرأ القراء، فقالوا: إن مثل هذا لا يدخل في ضرورة الشعر، إلا أن أبا سعيد السيرافي بيّن مراد سيبويه من إدخال هذا النوع من الحذف في الضرورة، وذلك أن الذين لغتهم إثبات الياء قد يحذفونها للضرورة تشبيهًا بالتنوين، لأن الألف واللام يعاقبان التنوين فلا يجتمعان في الكلمة[٢]، وحيث إن هذا الحذف هو موضوع البحث، فسنرجئ الحديث عنه قليلاً:

١٣ - حذف التشديد الواقع في آخر القوافي الموقوفة، وهو حذف للضرورة كقول الشاعر:

لاَ وَأَبِيْك ابْنَةَ العَامِرِي لا يدَّعي القوم أنيَّ أفِرْ

حيث ينشد بإسكان الراء من (أفِرّ)، لتتشاكل أواخر الأبيات:

ومنه تخفيف المشدد وتسكينه وحذف حرف بعده كقول الأعشى:

وَعهْدُ الشَّبَابِ وتَارَاتُهُ فإنْ يَكُ ذَلِكَ قَدْ بَانَ عَنْ

أراد معنى الياء وإحدى النونين فقال: (مُعَنْ)، و(عَنْ) وهو يريد: (معنىِّ) و(عَنيِّ)[٣].

١٤ - حذف الحركة: وهو وإن كان لغة إلا أنهم ينشدونه في باب الضرورة، كقول الشاعر:

أرقْتُ لِبَـــرْقٍ دُوْنَـــهُ شَـرَوَان يَمَانٍ، وأهوَى البَرْقَ كلَّ يَمَانِ

فَظَلْتُ لدى البَيْتِ العتيق أُخِيْلُهُ ومطْوَايَ مُشْتَاقَان لَهْ أرقَـــان

فحذف حركة الهاء وسكن الحرف[٤].

بالإضافة إلى ما ذكر هنا وفي الفقرة السابقة، فإنه يدخل ضمن حذف الحركة

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص٢٩١، ٣٠٠.
(٢) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٢٣- ١٢٥.
(٣) المصدر السابق، ص٨٩- ٩١.
(٤) السيرافي: ما يحتمل الشعر ، ص١٢٩، وانظر هامشه للتعرف على مذاهب النحاة فيه.

حذفهم الفتحة من عين (فَعَلَ)، كقولهم في (هَرَبَ): (هَرْب)، وفي (طَلَبَ)، (طَلْب)، قال الراجز:

عَلَى مَحَالاَتِ عُكِسْنَ عَكْسًا
إذا تسَدَّاهـــا طـــــلابًا غَلْسًـــا

أراد (غَلَسًا) [١].

ثم إنهم يحذفون الضمة والكسرة في الإعراب أيضًا، وقد أجازه سيبويه وأنشده[٢].

فَاليَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ ولاَ وَاعِلِ

فسكَّن الباء من (أشْرَبْ) والوجه رفعها[٣].

كما أنشد سيبويه على حذف الكسر أو الضم قول أبي نخيلة:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قوِّم

ولم يقل (صاحبِ) ولا (صاحبُ) [٤].

ومن حذف الحركات ما ورد في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، وقد تذهب الحركة للإدغام وطلب الخفة، فقد حكى بعض النحويين قول العرب: (أنَا أكْرِمْكُمْ وأعْشِمْكُمْ)، وقرأ بعض القراء قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[٥] وقوله سبحانه: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾[٦] بالسكون على الراء في الآية الأولى وعلى الميم الأول في الآية الثانية[٧].

ومنه إدخالهم جزمًا على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان، فيدخلون الجزم على نحو

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٧.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٩٧.
(٣) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٣٨.
(٤) المصدر السابق، ص١٣٩، سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٩٧.
(٥) سورة البقرة، الآية ٦٧.
(٦) سورة البقرة، الآية ١٥١.
(٧) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٤٣- ١٤٤، وهي قراءة ... انظر: البنا: إتحاف فضلاء البشر، ص١٣٦.

"يشتري، ويتَّقي"، فيسقطون الياء، وربما اضطر الشعر فحذف الكسرة المتبقية بعد حذف الياء فيقول: "لم يَشْتَرْ زيدٌ، ولم يتَّقْ زيدٌ، ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

وَمَنْ يتَّقْ فَإنَّ مَعْهُ ورزْقُ اللهِ مُوْتَابٌ وغَادي

فحذف الياء للجزم ثم حذف الكسرة القاف وأحلَّ الجزم محلها[١].

والمحذوف في عمومه يمكن أن يدرك من جهة الإعراب، كما يدرك من جهة المعنى[٢].

ولما كان هذا البحث معنيًا بالنظر في حذف الياء في القرآن الكريم فجدير بنا الوقوف على حال الياء في كلام العرب من منثور ومنظوم ليستدل به على ما ورد في الكتاب العزيز، وليقوي ما ذهب إليه بعض القراء من الحذف[٣].

ففي مثل قول الراجز:

إذا اعْوَجَجْن قُلْتُ صَاحِبْ قوِّم

بالـــــدَّو أمْثَالَ السَّفِيْنِ العُــوَّم

قال سيبويه: "فسالت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد: صاحبي"[٤] كما أن الشاعر حيث قال:

كَنَواحِ ريْشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتِ باللثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمَدِ

أرادَ: كنواحي، ومثلهما قول مضرِّس بن ربعي:

وطِرتُ بمنصلي في يَعْمُلاتٍ دَوَامي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّريحَا

ووجه ذلك: الأيدي[٥].

وقد كثر حذف الياء من (الذي) في الشعر حتى ظهر المحذوف وكأنه بديل للأصل،مما حمل بعضهم على أن يقول: إن (اللَّذْ) في (الَّذِي) لغة شاذة قليلة، وأمثلة

---

(١) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٤٥- ١٤٦.
(٢) العلوي اليمني: الطراز، ج٢، ص٩٢- ٩٣.
(٣) انظر: الأنصاري، أحمد مكي: نظرية النحو القرآني، دار القبلة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص٦٥-٨٢.
(٤) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٩٧.
(٥) المصدر السابق، ج٢، ص٢٩١، وانظر: الخفاجي الحلبي، أبومحمد عبدالله بن سعيد بن سنان: سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م، ص٧٩.

ذلك كثيرة من نحو قول المتنبي في مدح بدر بن عمار[١]:

وإذا الفَتَى طَرحَ الكَلامَ مُعَرِّضًا في مَجْلِسٍ أخَذَ الكَلامَ اللَّدْ عَنَا

ومثله قول الآخر:

فَلَمْ أرَ بَيْتًا كَانَ أحْسَنَ بَهْجَـةً مِنَ اللَّدْ لَهُ مِنْ آل عَزَّةَ عَامِرُ

وقول الآخر:

اللَّدْ بأسْفَلِهِ صَحْراءُ واَسِعَةٌ واللَّدْ بأعْلاَهُ سَبْلُ مَدَّهُ الجُرُفُ

وقول الراجز:

فَظَلْـتُ في شَرّ من اللَّدْ كيْدَا

كاللَّدْ تَزَبَّى زُبْيَـةً فاصْطَيْدا

وأمثلة ذلك كثيرة في كتب اللغة[٢].

إن من مذاهب العرب حذف الياء في الوقف والوصل؛ لأنهم لم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل"[٣] وإذا كان إثبات الياء أقيس، فإنه لا خلاف في جواز الحذف لكثرته، ثم لأنه عربي[٤].

وقد اهتم سيبويه بدراسة الحذف، وعقد له أكثر من باب، وبحثه من زوايا عديدة، فقد خص (ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن) بباب درس فيه أوضاع الحروف الثلاثة المسماة حروف العلة أو حروف اللين والمدّ، وبين أن العرب تحذف هذه الحروف كراهة تحريكها، ولئلا تصير بالتحريك إلى ما يستثقلون، أو أن يقود إبقاؤها إلى لَبْس[٥]، ثم لما كانت الياء أكثر الحروف الثلاثة عرضة للحذف، فقد خصها سيبويه بأكثر من باب، حيث درسها في (باب ما يحذف من أواخر الأسماء في

---

(١) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص٨١.

(٢) ابن الأنباري، أبوالبركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٨٠هـ /١٩٦١م، ج٢، ص١١٤-١١٥. وانظر: السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص١٩٧-١٩٨.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٨٨.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص٢٨٩.

(٥) المصدر السابق، ج٢، ص٢٧٦- ٢٧٧.

الوقف وهي الياءات)، فالوقف في مثل "هَذَا قَاضْ، وهَذَا غَارْ، ونحوهما من غير ياء قياسًا على ذهاب الياء في الوصل، لأنهم لم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، وقد وصف سيبويه هذا بأنه "الكلام الجيد الأكثر"، إلا أنه بيَّن أن البيان أجود في الوقف، لأنه في موضع غير تنوين، فقولك: "هذا القاضي والغازي، والعَمِي" ونحوها أفضل من الوقف عليها من غير ياء، كما بيَّن سيبويه في هذا الباب أن "جميع مالا يحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل، والقوافي، كما بيَّن أيضًا أن الحذف لا يقع في الأفعال؛ لأن الياء لا تذهب في الوصل في حال، وذلك نحو "لا أَقْضِي، وهو يَقْضِي، ويَرْمِي" واستثنى من بين الأفعال قولهم: "لا أدْرِي" لأنه كثر في كلامهم، وهو شاذّ، مبينًا أن الأسماء أجدر أن تحذف إذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي[١].

بعد هذا عقد سيبويه بابًا آخر لـ "ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف، التي لا تذهب في الوصل، ولا يلحقها تنوين، وتركها في الوقف أقيس وأكثر" من نحو قولك "هذا غُلاَمْ" وأنت تريد: (غُلاَمِي)، وقولك: قد اسْقَانْ، وأسْقِنْ" وأنت تريد: (أسْقَانِي، واسْقِنِي) ... واستشهد على ذلك بما روي من قراءة بعض الحروف في القرآن، مما سنعرض له قريبًا بالتفصيل، وفرَّق سيبويه في هذا الباب بين الياء في مثل "هذا قَاضِيَّ"؛ "وهَذَان غُلاَمَايَ" والياء الساكنة الواقعة بعد كسرة، فالأولى لا تحذف؛ لأنها لا تشبه ياء "هَذَا القاضِي"؛ لأن ما قبلها ساكن، ثم لأنها متحركة في النصب كياء (القاضي) لكنها لا تشبهها، ولا تحذف في النداء[٢] كما تحَّث عن حذف الياء اضطرارًا في الباب الذي بحث فيه "ثبات الياء والواو والهاء التي هي علامة إضمار وحذفها" وبيَّن أن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، وعلل لذلك بنُزوع العرب إلى التخلص من اجتماع الحروف المتشابهة، وإن كان الإتمام عربيًا.. [٣].

ولقد كثر الحذف في الشعر، إلا أن توجيهه على الضرورة قد يكون غالبًا، كما يمكن أن يحمل على الشذوذ والندرة أحيانًا، ففي قول الشاعر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَال قَائِلٌ لَمَنْ جَمَلٌ رَخو المِلاَطِ نَجِيْبُ

حذف الواو ضرورة من (هُوَ)، كما حذف الياء للضرورة أيضًا من (هِيَ) في

---

(١) سيبويه: الكتاب ، ج٢، ص٢٨٨- ٢٨٩.
(٢) المصدر نفسه ، ج٢، ص٢٨٩- ٢٩٠.
(٣) المصدر نفسه ، ج٢، ص٢٩١- ٢٩٣.

قول الراجز:

دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَا كَا[1]

وقد حذف الياء الأعشى حين قال:

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أعْداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[2]

كما حذفت في قول الشاعر:

لاَ صُلْحَ بَيْني فَاعْلَمُوهُ ولا بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي، وما كُنَّا بنَجْدٍ وَمَا فَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشَّاهَقِ

حيث اكتفى بالكسرة في هذه الشواهد من الياء، كما اكتفى بالضمة من الواو في الدلالة على المحذوف[3].

إن حذف الواو والياء كثير في الشعر والنثر، وهو في الوقف أكثر منه في الوصل، وذلك لثقلهما[4]، يؤكد هذا قول سيبويه عن الواو في مثل (يَغْزُو): "لو كانت في قافية كنت حاذفها إن شئت" وهذا على غير ما ذهب إليه الخليل من عدم حذف الياء في مثل (يَقْضِي)، والواو في (يَغْزُو) إذا كانت واحدة منهما حرف الروِّي[5].

وحروف العلة هذه ضعيفة في أقوى أحوالها، ولذلك فإن أخفَ الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها، ولذلك جنحوا عنها إلى السكون، وقد لحظ ذلك سيبويه، فسأل أستاذه الخليل عن هذه الياءات: لِمَ لمْ تُنصَب في موضع النصب إذا كان الأوّل مضافًا في نحو (رأيتُ مَعْدِ يْكَرِبَ، واحْتَمَلُوا أيَادِيْ سَبَأ) فقال: شبهوا هذه الياءات بألف

---

(١) الفارسي، أبوعلي الحسن بن أحمد: التكملة، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٣٠- ٣١، وقد أنشد في هذا الرجز سيبويه، وفيه شاهد على حذف الياء، انظر: الكتاب، ج١، ص٩. كما أن البيت السابق للرجز هذا أنشده الأخفش فيما روى سيبويه في هذا الباب شاهدًا على حذف الواو بعد تسكينها للضرورة، انظر: الكتاب، ج١، ص١٣- ١٤، ثم انظر أيضًا: ابن برهان العكبري، أبوالقاسم الأصبهاني عبدالواحد بن علي الأسدي: شرح اللمع، حققه: فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م، ج٢، ص٤٧٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج١، ص١٠. وانظر أيضًا: ابن جني، أبوالفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ /١٩٥٤م، ج٢، ص٧٣.

(٣) انظر: ابن جني: المنصف، ج٢، ص٧٣- ٧٤.

(٤) انظر: ابن جني: أبوالفتح عثمان: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م، ج٢، ص٥١٩- ٥٢٠.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٣٠٠.

(مُثَنَّى) حين عرّوها من الرفع والجرّ، فكما عرَّوا الألف منهما، عرّوها من النصب أيضًا، ثم ساق أمثلة على هذا، من ذلك قول رؤبة:

سَوَّى مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطِيْطُ الحُقَـقْ

ونحو قول بعض السعديين:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أقافِيْهَا

وقول الآخر:

كَأَنَّ أيْدِيْهِنَّ بالقَاعِ القَرِفْ

حيث أسكنت الياء فيهن من (مساحيْهنّ، أثافيْها، أيديْهنّ) في حال النصب حملاً على الألف؛ لأنها أختها في العلة، والألف لا تحرك، وكل ذلك محمول على الضرورة[١].

إلا أن العرب قد تثبت الألف في المضارع في حال الجزم، وفي الشعر فرارًا عند الضرورة، على نحو قول الشاعر فيما أنشد أبوعلي عن أبي زيد:

إذا العَجُوزُ غَضِبتْ فَطَلِّق

وَلاَ تَرَضَّاهَا، ولاَ تَمَلَّق

حيث أثبت الألف في (ترضَّاها) في موضع الجزم[٢]، قال أبوعلي: فهذا إنما هو على تشبيه الألف بالياء، ألا ترى ما قدَّر من إثبات الحركة في:

ألَمْ يَأتِيْك والأنْبَاءُ تَنْمِي بمَا لاقَتْ لَبُونُ بَني زيَاد

وحذفها للجزم لا يستقيم ها هنا، وقاس الياء هنا بالألف من قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتَضْحَكُ مِنِيِّ شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قَبْلِي أسيْرًا يَمَانِيًا

حيث أثبتها في موضع الجزم، ولو حذفها كان قد حذف حرفين[٣] ومما يلحق بهذا

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٥٥، وانظر أيضًا: ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٢٩١-٢٩٢، وسر صناعة الإعراب، ج٢، ص٥١٩.

(٢) ابن جني: المنصف، ج٢، ص٧٨.

(٣) الفارسي، أبوعلي: الحجة، ج١، ص٩٣- ٩٤، وانظر أيضًا: الفارسي: أبوعلى: المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق:

قول الشاعر:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نعْمٍ وأسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصيُّلَيْفَاء لمْ يُوفُونَ بالْجَارِ

فإن (لمْ) لم تعمل في الفعل بعدها، لأنها أشبهت (لا) ضرورة، وذلك لاشتراك الجميع في الدلالة على النفي[١]، وشواهد هذه المسالة كثيرة مثبوتة في كتب اللغة[٢].

فإذا رجعنا إلى الكتاب العزيز لندرس هذا الأسلوب من الحذف، وجدناه يقع فيما يسميه القراء "ياءات الزيادة"[٣] وهي غير تلك الياء الزائدة الدالة على المتكلم مما يسميه القراء "ياءات الإضافة" ويختلفون فيها بين الفتح والإسكان تبعًا للغات الواردة فيها، وقد ميزوها من غيرها من الياءات بصحة إحلال الكاف أو الهاء محلها[٤].

فالزائدة سميت كذلك لزيادتها في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، وهي تنقسم إلى قسمين: أصلية، وهي التي تكون لامًا في الكلمة، وزائدة، وهي التي ليست بلام الكلمة، وكلا القسمين يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف[٥].

إن الفرق بين النوعين يتلخص في أن اختلاف القراء في الأولى يكمن في الذكر والحذف، في حين لم يتجاوز اختلافهم في الثانية حدود التسكين والفتح، أما من حيث العدد فإن جملة المختلف فيه إثباتًا وحذفًا بلغ مائة وأثنين وعشرين ياء[٦]، وفي الوقت نفسه نجد القراء قد أجمعوا على إسكان ستة وستين وخمسمائة ياء من ياءات الإضافة في القرآن الكريم، كما أجمعوا على فتح إحدى وعشرين ياء أخرى، أما ما اختلفوا في

الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م، ص٨٤- ٨٨، ثم انظر أيضًا: الفارسي، أبوعلي: المسائل العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمارة، مراجعة: الدكتور نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص١٤٨- ١٤٩.

(١) ابن جني: الخصائص، ج٢، ص٣٨٨.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج١، ص٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) سميت هذه الحروف (زوائد) في اصطلاح القراء، لأنها لم ترسم في خط المصحف. انظر: الأصبهاني، أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران: المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية،جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م، ص١٣٨.

(٤) انظر: محيسن، محمد سالم: الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، دار الجيل، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م، ص١٨٠- ١٨١. وانظر: الهاشمي، التهامي الراجي: مذاهب القراء في ياء الإضافة، سلسة الدراسات والعلوم اللغوية رقم (٦)، الرباط بالمغرب، ١٩٨٨م، ص١٥.

(٥) الهاشمي، التهامي الراجي: مذاهب القراء في ياء الإضافة، ص٢٠.

(٦) الجزري، محمد بن محمد بن علي بن يوسف: تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ /١٩٨٣م، ص٨٣- ٨٥.

إسكانه وفتحه فجملته مائتان وأثنتا عشرة ياء[١].

ومن ناحية الاتصال فياءات الإضافة تتصل بكل من الاسم، والفعل، والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل، نحو: "نَفْسِي" ومع الفعل منصوبة المحل نحو: "أوْزِعْنِي"، ومع الحرف مجرورة المحل ومنصوبته، نحو "لِي، وإنيِّ"[٢]. أما ياءات الزيادة فتتصل بالاسم والفعل خاصة، وليس شيء منها يتصل بالحروف.

إن من بين هذه الياءات ما يدخل تحت مصطلح الإضافة فيعرف إعراب المضاف إليه في الأسماء، ويكون منصوب المحل مع الأفعال، لكن الذي يخرجها من مسمى "ياءات الإضافة" وحكمها، زيادتها من جهة، ثم حذفها، ويرى أبوعلي الفارسي في مثل قوله تعالى:﴿يا عَبادِ﴾أنَّ حذف الياء هذه أحسن، لأنها في موضع تنوين، وأنها تعاقبه، وقاس ذلك على المنادى المفرد حيث تحذف الياء كما أن التنوين كذلك، ثم إن الياء لا ينفصل من المضاف كما لا ينفصل التنوين من المنون، فصار في المعاقبة كالتنوين وحرف الندية[٣].

وهذا ما يفسر مقولة أبي إسحاق الزجاج بأن الحذف يقع في الكتاب كثيرًا في الياءات، والهمزات، مشيرًا إلى أن الرواية جاءت بالحذف وبالتمام فيهما، وكلا ذلك صواب، وأن الأجود اتباع القراء، ولزوم الرواية، فإن القراءة سنة[٤].

ثم إن إصطلاح "الزيادة" ينبغي أن يؤخذ بحذر، فبعض هذه الياءات التي تحذف إنما هي أصول

---

(١) محيسن: الكشف، ص١٨١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٨٠.
(٣) الفارسي: الحجة، ج٦، ص١٥٧- ١٥٨.
(٤) الزجاج، أبوإسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ /١٩٩٨م، ج٣، ص٢٨٧- ٢٨٨، ويوضح الزجاج مسألة مهمة في القراءة المتبعة فيقول: "وكلما كثرت الرواية في الحرف وكثرت به القراءة فهو المتبع، وما جاز في العربية، ولم يقرأ به قارئ فلا تقرأن به، فإن القراءة به بدعة، وكل ما قلّت فيه الرواية وضَعُف عند أهل العربية فهو داخل في الشذوذ، ولا ينبغي أن تقرأ به". المصدر نفسه، ج٣، ص٢٨٨.

في حقيقتها، كالتي في قولـه تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[١] وقولـه سبحانه: ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾[٢] ونحوهما، لكن مذهب الخليل وسيبويه جواز حذف بعض الحروف الأصول، لدلالة ما يبقى على ما يلقى، وأن العرب تجيز ذلك[٣].

وقد فرق ابن الجزري بين هذين القسمين من الياءات مبينًا مذاهب القراء في كل قسم، فقال عن ياءات الإضافة:

لَيْسَتْ بلاَمِ الفِعْلِ يا المُضَافِ بَلْ هِيَ في الوَضْعِ كهَا وكَافِ

كما قال عن الياءات الزائدة:

---

(١) سورة الفجر، الآية ٤.

(٢) سورة ق، الآية ٤١.

(٣) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد حمزة السني العلوي: آمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ج١، ص٣١٦- ٣١٧. لقد كتب الدكتور التهامي الراجي الهاشمي الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الرباط بحثين نافعين في هذا الموضوع، أحدهما: وهو في سلسلة الدراسات اللغوية وعلوم القرآن تحت رقم (٦)، بعنوان: "مذاهب القراء في ياء الإضافة"، قدم له بمقدمة لطيفة بيّن فيها أهمية القراءات القرآنية في الدرس اللساني، وأنها تمثل لبّ اللسانيات وعصارتها، كما أنها الفن اللساني الوحيد الذي يسمح لنا بفضل سياق تركيبي فريد (دون اللجوء إلى سياق تعويضي) أن نعبر عن معانٍ قد تتباين أشد التباين لمجرد أن نقف هنا، أو نرفع تلك الكلمة لا هذه. وأشار فيها إلى أن علماءنا السابقين أمثال الفراء، وأبي علي الفارسي، وابن خلدون، وأضرابهم، إنما عرفوا بفضل تأليفهم في القراءات القرآنية.
وقد تناول في هذا الكتاب على صغر حجمه المقصود بياء الإضافة، وذكر أسماء القراء السبعة المشهورين ورواتهم، ومقدمة في كيفية قراءة الجداول التي اشتملت على خلاف القراء في هذه الياءات بين الفتح والسكون، ثم بيان طريقة معالجة هذه الياءات المختلفة فيها، أتبعها في القسم الثاني بذكر أصول القراءات في ياءات الإضافة، ذكر فيه مذهب كل واحد من القراء السبعة المشهورين فيها، كما خص القسم الثالث بالجداول للياءات المختلف في قراءتها، وهو أكبر الأقسام، أما القسم الرابع فخصصه للتعاليق على ياءات الإضافة. وهذا الكتاب على إفادته للدارس، إلا أنه يتجاوز الحصر والسرد والإحصاء، دون تحليل واستنباط.
أما المبحث الثاني، فهو صغير ويقع في عشرين صفحة من الحجم الصغير، وقد أسماه: "تقرير عن مدى الفائدة عند الإحاطة بالياء الزائدة" خصه ببحث الياءات المحذوفة في القرآن الكريم في رواية ورش، وقد حرره كما يقول في المقدمة لطلبته في كلية الآداب ومسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، وفرغ من تحريره صبيحة يوم الأحد ٢٢/أكتوبر/١٩٩٥م، وأشار إلى أن الرواية في غير رواية ورش لا تهمهم، مبينًا حرصه على التركيز على رواية ورش، وإن كان قد أشار إلى من يثبتها ويحذفها من غير ورش، رغبة في عدم حرمان محبي الاطلاع على حكمها عند الآخرين.
وقد أحصى في هذه الياء خمسة وخمسين موضعًا في القرآن الكريم غير المكررة، أما المكرر فقد بلغت جملته (ثلاثة عشر موضعا). وقد كان منهجه إحصائيًا سرديًا مرتبًا تلك المواضع بترتيب سور القرآن الكريم حتى إنه إذا ذكر اسم السورة وليس فيها من الياءات المحذوفة شيء أثبت ذلك، وقارن دون تعليل أو تفصيل بين مذهب ورش من جهة، وغيره من الرواة والقراء من جهة أخرى.
والبحث على صغر حجمه لا يخلو من الفائدة، فجزاه الله خيرًا على جهده، ونسأله أن يثيب كل عامل على عمله.

وَهيَ الَّتِي زادُوا عَلى مَا رُسِمَا تَثْبُتُ فِي الحَالَيْـــن.... [١]

يريد: حال الوقف وحال الوصل، كما عرفه الشاطبي بقوله عن ياءات الإضافة:

ولَيْسَتْ بلاَمِ الفِعْل يَاءُ إضَافَـةٍ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْس الأصول فِتُشْكلاَ

وَلَكِنَّها كالهَاء والكَاف كُلَّ مَـا تَلِيْه يُرَى لِلْهَاءِ والكَافِ مَدْخَلاَ

وعن ياءات الزوائد قال:

وَدونَكَ يَاءاتٍ تُسَمَّى زوائدًا لأنْ كُنَّ عِنْ خَطِّ المصَاحِف مَعْزِلاَ

وتثبيت في الحالين ...[٢].

والواقع فإن إثبات ياءات الزيادة في الحالين غير متفق عليه من جميع القراء، فمنهم من أثبتها وصلاً ووقفًا، وهم: هشام، ويعقوب، وابن كثير، ومنهم من أثبتها وصلاً فقط، وهم: حمزة، والكسائي، وأبوعمرو، ونافع، وأبوجعفر، وانفرد حمزة من هؤلاء بإثبات الياء في الحالين في موضع واحد فقط وهو "أَتُمِدُّونَنِي" من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[٣]. وقسم ثالث حذف الياءات في الوقف والوصل معًا وهم: ابن عامر، وعاصم، وخلف، وربما خرج بعض القراء عن هذه القواعد[٤].

والملاحظ أن هذه الياءات قد تكون في رؤوس الآي، كما تكون في وسطها، فأمّا ما جاء في رأس الآية فإنه يحذف بشفاعة الفاصلة حتى ولو لم يحذف في الوقف كما في قوله عز وجل: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[٥] وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٦].

---

(١) ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف: طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ، ص٥٧-٦١.

(٢) الشاطبي الرعيني الأندلسي، القاسم بن فِيُّرهُ بن خلف بن أحمد: متن الشاطبية، المسمى: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ /١٩٩٦م، ص٣٢-٣٦.

(٣) سورة النمل، الآية ٣٦.

(٤) محيسن، محمد سالم: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، بيروت بلبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ /١٩٩٧م، ج١، ص٤١٠.

(٥) سورة الرعد، الآية ٩.

(٦) سورة الفجر، الآية ٤.

وهذا المذهب في الحذف شبيه بحذف الياء والواو في القوافي عند الوقف كقول زهير:

فلأنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يخلقُ ثمّ لا يفْرِ[1]

وقد أنشد سيبويه هذا البيت بحذف الياء بعد أن مهَّد لذلك بقوله: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2]، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾[3] و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ... ﴾[4].

قال أبوسعيد: "إنما يريد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، والأسماء في الحذف أولى من الأفعال، والحذف فيها أقوى، لأنها يلحقها التنوين في الكلام فتحذف منها الياء"[5]. وقال أبوعلي: "أواخر الآي موضع وقوف، والوقف رأيناه قد أوجب إعلالاً في الموقف عليه، وتغييرًا عما هو عليه في الوصل، ألا ترى أنهم قد أبدلوا من النون الساكنة الألف في الاسم والفعل، وأبدلوا من التاء الهاء في نحو: (رَحْمَة)، ومن الألف الياء أو الواو نحو: أَفْعَيْ، وأَفْعَوْ، وزادوا في نحو: هذا فرجٌّ، وهو يَجْعَلّ، ونقصوا منه في نحو: (وأنشد بيت زهير السابق)[6].

---

(١) السكاكي، أبويعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م، ص٧٢، والبيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى غير موقوفة، انظر ديوانه، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص١١٩.

(٢) سورة الكهف، الآية ٦٤، واللفظ في سورة يوسف، الآية ٦٥، إلا أنها في الموضعين ليست رأس آية، وقد استدل الداني بذلك على معنى الفاصلة، وأنها: الكلام المنفصل مما بعده، ولذلك فقد تكون رأس آية، وغير رأس آية، وأن الفواصل يكنّ رؤوس آي وغيرها، فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية. انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد أبوالفضل، دار المعرفة، بيروت بلبنان، ١٩٧٢م، ج١، ص٥٤.

(٣) سورة غافر، الآية ٣٢.

(٤) انظر: سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٨٩.

(٥) السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله: شرح كتاب سيبويه، ج٥، ق١٦٥، (١٣٧ نحو).

(٦) الفارسي، أبوعلي، الحجة، ج١، ص٤٠٥.

ويجدر بنا ونحن نتعرض لقضية تتصل بالقرآن الكريم، مختصة بالحذف والزيادة أن نعلم دور الفاصلة في النظم القرآني، وأنها في حفظ التناسب الإيقاعي للآي تقوم مقام القافية في الشعر، بل إن دور الفاصلة في القرآن يفوق دور القافية في الشعر[١]، فهي قد تكون مقطعًا من كلمة، وقد تكون جملة، وهي ظاهرة أسلوبية واضحة المعالم، بها انفرد القرآن الكريم من النثر والشعر معًا[٢]، يقول سيد قطب: "إن الفواصل في القرآن غيرها في الشعر، فهي ليست حرفًا متحدًا، ولكنها إيقاع متشابه، مثل: "بصير، حكيم، مبين، مريب" أو مثل: "الألباب، الأبصار، النَّار، قرار"[٣].

وقد تقع الفاصلة حيث يحسن القطع والوقف، وليس بالضرورة أن تقع حيث يحسن الوقف التام، فالوقف التام يحسن عند تمام القصص وانقضائهن، وهذا يكون في الفواصل ورؤوس الآي، ففي قوله عز وجل:﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ۞وَبِاللَّيْلِ﴾[٤]، فرأس الآية:﴿مُصْبِحِينَ﴾ إلا أن الوقف التام يقع عند قول:﴿وَبِاللَّيْلِ﴾[٥] ومثل ذلك قوله عز وجل:﴿.... عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ۞ وَزُخْرُفًا﴾[٦] فقوله سبحانه﴿يَتَّكِئُونَ﴾ هو رأس الآية، ولكن الوقف التام يقع عند قوله:﴿وَزُخْرُفًا﴾لأنه معطوف على ما قبله، ومثل ذلك كثير في كتاب الله عز وجل[٧]، ولئن وقعت الفواصل عند رؤوس الآي التي تتشاكل في المقاطع، وتتجانس فيها الحروف أو تتقارب، فإن ذلك لا يعني موافقة القرآن الكريم للسجع، لأن الفواصل في القرآن، تابعة للمعاني، أما السجع فيتبعه المعنى، وهو عيب، والقرآن

---

(١) أبوزيد، أحمد: التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م، ص٣٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٥١.

(٣) قطب، سيد: في ظلال القرآن، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧م، ج٢، ص١٩٣.

(٤) سورة الصافات، الآية ١٣٧- ١٣٨.

(٥) الداني، أبوعمرو عثمان بن سعيد: المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت بلبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٤٠- ١٤١.

(٦) سورة الزخرف، الآية ٣٤- ٣٥.

(٧) الداني: المكتفى، ص١٤١.

منزه عن ذلك، يقول أبوالحسن الرماني: "والفواصل بلاغة، والإسجاع عيب، وذلك أن الفواصل تابعة للمعاني، أما الإسجاع فالمعاني تابعه له"[١].

ولقد كان التناسب في الفواصل القرآنية من بين الأمور التي جعلت فصحاء العربية يقفون عند القرآن مذهولين معترفين بأنه ليس ككلام البش، وما هو بالشعر ولكن له حلاوة وحلاوة، كما أن له تأثيرًا على العقول لا يقل عن تأثير السحر، فإذا وافقت مواضع الحذف رؤوس الآي، وجدت للقراء سببًا، يقوي مذاهبهم في الحذف، وهو رعاية الفاصلة، بحيث لا ينكسر المعنى، ولا يكون الحذف لضرورة كتلك التي تجدها عند الشعراء، ومرتادي الكلام المسجوع.

ونظرة لأي سورة من القرآن الكريم ترينا المعجزة في اختيار لفظ الفاصلة المتناسب مع مجمل الفواصل في جميع آيات السورة الواحدة، فإن وجدت الكلمة التي عليها الفاصلة مؤسسة بالواو قبل النون مثلاً، ألفيت النظام متبعًا في الأعم الأغلب من آيات هذه السورة، فإن خرج عن ذلك فلن يتجاوز الياء التي غالبًا ما تعاقب الواو حتى في قوافي الشعر، أو كلمة ذات وقع مشابه على السمع في التنغيم والوزن، أما إن فارق ذلك وابتعد عنه فإنك لن تحس بالنقلة الثقيلة على السمع كما تحسها وأنت تقرأ الشعر الذي تختلف فيه القافية وتتغير أو ينتقل الشاعر من بحر على آخر[٢]، ولست بقائل لك مثالاً على كل صورة من هذه الصور التي تعكس الموسيقى فتجعل القراء يتفاوتون في أدائهم القرآن، وطرقهم الخاصة وهم يزينون به أصواتهم، فكل سورة منه تصلح أن تكون مثالاً، وما علينا إلا تدبُّره والنظر في عِلْو أسلوبه، نجد ذلك التناسب واضحًا، وكأنما أريد لذاته، الأمر الذي يجعلنا لا نستطيع إلا التسليم بإعجازه، وأنه من لدن حكيم خبير، فلو نظرنا في سورة "الفجر" مثلاً، نرى الحق تبارك وتعالى افتتح السورة بالقسم بالفجر فقال: ﴿وَالْفَجْرِ ﴾هذه الكلمة من ثلاثة حروف ساكنة الوسط، آخرها الراء، هذا النظام بقي بضع آيات بعد ذلك محافظًا على التناسب والوزن، لتألفه

---

(١) الرماني، أبوالحسن علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م، ص٩٧، وانظر الباقلاني، الإمام أبوبكر محمد الطيب: إعجاز القرآن، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٧٣.

(٢) الرماني: النكت، ص٩٨- ٩٩.

الأذن، وتنساق معه النفس، حتى إذا جاء إلى قوله سبحانه:﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾، لم يشذ حذف الياء على السمع، فكان مستساغًا مقبولاً، وقد لا يسأل عن علته، ثم لمَّا انتقل إلى نوع آخر من الوقف مؤسس بالمدّ قبل الحرف الأخير، رأيت المحافظة على الموسيقى اللفظية التي تخلب اللُّب، قال تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۞ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۞الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ ۞وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۞وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ۞الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ ۞فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ ۞ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ۞إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ۞﴾[1] إنك وأنت تقرأ هذه الآيات يمر بك الحذف (بالواو) فلا يشذ ولا يخرج عن بقية الآي، ويتم الوقف من غير ياء على مذهب الذين يحذفونها في الوقف، حتى إنك لو قرأتها بالحذف وصلاً على مذهب غير نافع وابن كثير، لما وجدت ذلك نابيًا في السمع، بل إن الوقف عند قوله سبحانه:﴿سَوْطَ عَذَابٍ﴾ضمن هذه الآيات كان في تناسب مع رؤوس الآي الأخرى من حيث المدّ الواقع قبل آخر الكلمة التي هي رأس الآية[2].

وبالنظر إلى المواضع التي اختلف القراء في إثبات الياء فيها أو حذفها، ند أنها تتوزع بين رؤوس الآي، والفواصل، من جهة، وبين وسط الآي ودرج الكلام من جهة أخرى، ثم إنها جاءت مع الأفعال في أزمنتها الثلاثة، ومع الأسماء صحيحها ومعتلها، إلا أن الأفعال استأثرت بقسم أكبر من هذه الياءات وكان المضارع أكثر القسم الفعلي، يليه الأمر فالماضي.

أما القسم الاسمي فتكاد تتساوى قسمة الياءات فيه بين الأسماء المضافة والأسماء المنقوصة.

وجدير بنا أن نجمل بعض الحقائق قبل الخوض في أنواع الحذف هذه، فلقد روي عن يعقوب إثبات ياء الإضافة في الوصل والوقف في جميع القرآن، رأس آية كانت أو

---

(1) سورة الفجر، الآية ٦- ١٤.

(2) انظر: أحمد أبوزيد: التناسب البياني في القرآن، ص٣٣٥- ٣٤٨، ص٣٥٢- ٣٧٢، وانظر: الخطابي، أبوسليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم: بيان إعجاز القرآن، ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م، ص٢٤، ٢٦- ٢٧.

وسطها، مثبتة كانت أو محذوفة في الرسم، إلا قوله تعالى في الزمر: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[1]، وما أشبهه من النداء[2].

أما أبوجعفر، وأبوعمرو، ونافع -برواية إسماعيل-، فإنهم يثبتون الياء إن كانت وسط الآية، ولا يثبتون ما كان رأس الآية غلا شيئًا يسيرًا.

ثم إن ابن كثير، ونافع، ومن لم يذكر من القراء، يوافقون في بعض، ويخالفونهم في بعض[3].

وعن ابن الباذش: أن ما جاء من المعتل اللام مرسومًا في الخط محذوف اللام ينقسم قسمين، منوّن وغير منوّن.

فالمنوّن نحو "وَالٍ، وهَادٍ، ووَاقٍ، وبَاقٍ، ومُسْتَخْفٍ، ومُهْتَدٍ، ومُقْتَرْ،... وشبهه، فعن يعقوب عن وَرْش: أن في ذلك جواز القراءة كما هو في السَّواد (يعني الخط الذي كتب به المصحف العثماني- وهو ما يعبر عنه برسم المصحف)، وجواز الوقف بالياء، وهذا عام في الباب كله.

وعن ابن مجاهد بسنده: الوقف على جميع الباب لابن كثير بالياء وهذا لا يعرفه المكّيون، وأما الباقون فبغير الياء في الباب كله، وهو الأوجه عند أهل العربية، لأن التنوين يحذف في هذا بحق الوقف كما يحذف في الصحيح.

أما القسم الثاني وهو غير المنوّن من الأسماء، فنحو "وَادِ النَّمل، بالْوَاد المقدَّس، بِهَادِ العُمْي، لَهَادِ الذين، صَالِ الجحيم..."، أمَّا من الفعل فنحو: "سَوْفَ يُؤْتِ الله، نُنْجِ المؤمنين، يُنَادِ المُنَادِ، يَدْعُ الدَّاع..." وشبهه مما رسم في المصحف بغير ياء ولا واو، لأنهما يسقطان في اللفظ لالتقاء الساكنين، فعن ابن كثير: الوقف على التمام في (يَدْعُ، وسَنَدُ، ويَمْنُ)، وقياس قوله فيها وفي (هَادٍ، وَالٍ) يقتضي أن يقف فيه كله بالياء.. وعن قتيبة: ما كان بالياء وقفت [عليه] بالياء، وما لم يكن فيه ياء ثابتة وقفت بغير ياء، وهو الذي يّليق بمذهب الكسائي وصححه أبوعمر والداني، وعن الباقين: الوقف

---

(1) سورة الزمر، الآية ١٦.
(2) الأصبهاني: المبسوط، ص١٣٨، ٤١٩.
(3) المصدر السابق، ص١٣٨، الشاطبي الرعيني: متن الشاطبية، ص٣٤- ٣٦، ابن الجزري: طيبة النشر، ص٥٩- ٩١.

على الفصل كله بغير ياء اتباعًا للخط[1]. إن الذين يثبتون هذه الياء قد يكون لهم دليل من وجه نحوي، ففي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾[2] قرأها قُنبل بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِ﴾ وجزم ﴿وَيَصْبِرْ ﴾ وزعم أن (مَنْ) موصولة، فلهذا ثبت ياء ﴿يَتَّقِي﴾[3].

ويجدر بنا بعد إجمال مذاهب القراء في الياءات الزائدة أن نقف عندها مفصلين الحديث عن مذاهبهم في الحذف والإثبات، معلّلين قدر الإمكان لما ذهب إليه كل فريق، مبتدئين بقسم الأفعال، مردفين بعد ذلك بقسم الأسماء، سائلين الله العون والتوفيق.

أولاً: الياءات الزائدة في الأفعال:

سبقت الإشارة إلى أن الياء تتصل بالفعل في جميع أزمانه، وأنها تأتي مع الزمان على ضربين، الأول ما كان أصلاً في بنية الفعل، والثاني ما كان ضميرًا للمتكلم، وهاك بيان ذلك:

أ - الفعل المضارع: والياء معه على قسمين:

الأول: تكون الياء فيه من أصل الفعل ومحل إعرابه وهي:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ... ﴾ [هود: ١٠٥].

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ... ﴾[يوسف: ٩٠].

قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[الفجر: ٤].

---

(١) ابن الباذش، أبوجعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري: الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ، ج١، ص٥٢٠- ٥٢٤.

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٠.

(٣) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمدالله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م، ص٦٢١، ٩١٦.

وقد ذكر ابن مجاهد الخلاف فيها جميعًا [١] وكان الخلاف يتركز حول إثبات الياء في الوصل والوقف، أو إثباتها دون الوقف، أو حذفها وقفًا ووصلاً، ولكل فريق حجته، قال الفراء في التي في سورة هود ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ...﴾كتب بغير الياء، وهو في موضع رفيع، فإن أثبتّ فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صوابًا، وإن حذفتها في القطع والوصل كان صوابًا، فقد قرأ بذلك القراء، فمن حذفه إذا وصل قال: الياء ساكنة، وكل ياء، أو واو تسكُنان وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسور، فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسر من الياء، وأنشد [ني] بعضهم:

كَفَّاكَ كَفٌّ ما تُليقُ دِرهَمًا جُودًا وأُخْرى تُعطِ بالسيف الدَّمَا

ومَن وصل بالياء وسكت بحذفها قال: هي إذا وصلتُ في موضع رفع فأثبتُّها وهي إذا سكتُّ عليها تُسكن فحذفتها..."[٢] والملاحظ أن الحذف في هذه المواضع جاء في أوساط الآيات كما جاء في رأس الآية التي في سورة الفجر، والحذف محبَّبٌ إذا كان الحرف رأس آية، فضلاً عن أن العرب قد تحذف الياء مكتفية بكسر ما قبلها، كما في البيت الذي أنشده الفراء آنفًا [٣] وكقول الآخر:

لَيْس تَخْفَى يَسَارَتي قَدْرَ يَوْمٍ ولَقَدْ تَخْفِ شيْمَتي إعْسَاري[٤]

ويذهب بعض القدماء إلى أن الذين يثبتون الياء في مثل هذه المواضع إنما يثبتونها على الأصل، كما أن الذين يحذفونها إنما يتبعون المصحف[٥] وعن اليزيدي: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب[٦]، وعنه عن أبي عمرو أنه كان يقول: "ما أبالي كيف قرأت، أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأمَّا الوقف فعلى الكتاب"[٧].

---

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٣٣٨، ٣٥١، ٤٠٣، ٦٨٣ على التوالي.

(٢) الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٧.

(٣) انظر البيت في: الخصائص، ج٣، ص٩٠، وقد أنشده ابن جني شاهدًا على حذف الياء اكتفاء بالحركة قبلها، ومثله أيضًا فعل ابن الشجري: الأمالي الشجرية، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت بلبنان، بلا تاريخ، ص٧٢، وعدّه ابن الشجري من الشذوذ، لوقوعه في غير الفواصل والقوافي.

(٤) الفراء: معاني القرآن، ج٣، ص٢٦٠، وفي صدر البحث جملة من الشواهد على هذه المسألة.

(٥) ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، منشورات دار الحكمة بدمشق، بلا تاريخ، ص٧٤.

(٦) الفارسي، أبوعلي: الحجة للقراء السبعة، ج٦، ص٤٠٣.

(٧) المصدر السابق، ج٦، ص٤٠٤.

وقد وجه أبوعلي قراءة ابن كثير في إثبات الياء في "يسرى" وَصَلَ أو وقف بأن الفعل لا يحذف منه في الوقف، كما يحذف من الأسماء نحو: قَاضٍ، وغَازٍ، تقول: هو يَقْضِي، فتثبت الياء، ولا تحذف الياء من الفعل كما تحذفه من الاسم نحو: قاضٍ، لأنها لا تسقط في الوصل، كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ في الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف، وذلك أنها في فاصلة واستدل بقول سيبويه: "وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف نحو: القاضي من الألف واللام، يحذف إذا كان في قافية أو فاصلة"[١]. وقبل أن نبرح هذا الموضوع يحسن أن نقف على مذاهب القراء في إثبات الياء وحذفها في هذا القسم.

فأما التي في (هود) فقد أثبتها ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف وأثبتها أبوعمرو بن العلاء والكسائي ونافع في الوصل دون الوقف. وحذفها عاصم وابن عامر وحمزة وقفًا ووصلاً[٢].

وأمّا التي في سورة (يوسف) فقد أثبتها ابن كثير وحده من السبعة في الوصل والوقف كما أثبتها قنبُل أيضًا، وقرأها الباقون بغير ياء في وصل ولا وقف[٣].

وقد وجه أبوعلي قراءة ابن كثير على احتمالات ثلاثة:

أحدها: أن يقدَّر في الياء الحركة، فيحذفها، فتبقي الياء ساكنة للجزم كما قدر ذلك في قول الشاعر:

أَلَمْ يأتِيْك والأنباء تَنْمِـــي ...

ودفع أبوعلي هذا الاحتمال؛ لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام. وما هذه إلا لغة في إثبات حرف العلة مع الجازم[٤]، وقد تقدم التمثيل عليها.

أما الآخر: فأن يُجعل (من يَتَّقِي) بمنْزلة (الذي يتَّقي)، ويحمل المعطوف على المعنى،

---

(١) المصدر نفسه، وقد سبق لنا الوقوف عند كلام سيبويه، انظر قبله: ه/٨٣، ٨٤، ٨٥.

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٣٣٨، ابن غلبون الحلبي، أبوالحسن طاهر بن عبدالمنعم: التذكرة في القراءات الثمان، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ه/١٩٩١م، ج٢، ص٣٧٧.

(٣) المصدران السابقان أنفسهما، ص٣٥١، ج٢، ص٣٨٤ (على الترتيب).

(٤) انظر: البنا، أحمد بن محمد بن أحمد: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وعلق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩ه، ص٢٦٧.

-وفصَّل في ذلك- لكنه لم يذكر الاحتمال الثالث[١] والمتأمل إعراب هذه الآية يلحظ أن الهاء في (إنه) هي ضمير الحديث والقصة، وأن (مَنْ) موصولة وما بعدها حتى تمام الآية ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ جملة الخبر[٢] وفي هذه الحالة ينبغي أن يسأل: كيف عطف (يَصْبِر) مجزومًا على (يتقي) مرفوعًا؟ وللإجابة نستدعي ما قال أبوعلي في ذلك: "يجوز أن يُقدر الضمة في قوله: ﴿وَيَصْبِرْ﴾، ويحذفها للاستخفاف، كما تحذف من نحو: عَضُدٍ، وسَبُعٍ، وجاز هذا في حركة الإعراب كجوازه في حركة البناء ... وما يقوي ذلك، ويسوغ حملة عليه أنه قرأ ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ (النور: ٥٢)، ألا ترى أنه جعل (تَقْه) بمنْزلة (كَتْف وعَلْم) فاسكن، فكذلك يُسكن على هذا ﴿وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لا يُضِيعُ..﴾"[٣]. هذا في قراءة الإثبات كما روي عن ابن كثير، ويمكن أن يستأنس لتوجيه هذه القراءة بما جاء من عطف وما قبله منصوب في قوله عز وجل ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠]، حيث جزم ﴿وَأَكُنْ﴾ حملاً على معنى ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ الذي هو جواب التمني[٤]، كما يمكن أن يحمل الفعل "يُنَادِ" الذي في (ق) على نظيره من الحذف الواقع في آية (هود) السابقة، وعليها يمكن حمل الحذف من الفعل (تُغْنِ) من قوله: ﴿لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ﴾[٥]، حيث كان الحذف في الحشو لا في رؤوس الآي.

---

(١) الفارسي، أبوعلي: الحجة للقراءات السبعة، ج٤، ص٤٤٧- ٤٤٩.

(٢) انظر: النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهدي غازي زاهر، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٢، ص٣٤٤.

(٣) الفارسي، أبوعلي: الحجة للقراءات السبعة، ج٤، ص٤٤٧- ٤٤٩، قال البنا: "مذهب سيبويه أن الجزم بحذف الحركة المقدرة، وحذف حرف العلة، للتفرقة بين المرفوع والمجزوم"، البنا، إتحاف فضلاء البشر، ص٢٦٧.

(٤) القيسي، أبومحمد مكي بن أبي طالب القيسى: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٣٩١.

(٥) سورة يس، الآية ٢٣.

أما في قراءة الحذف الذي عليه بقية القراءة، فقوله:(مَنْ) شرطية مبتدأ، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ وما بعده الخبر، والجملة خبر (إنّ) الأولى، والهاء للحديث والقصة، و(يَصْبِرْ) عطف على (يَتَّقِ)[1].

أما قوله عز وجل ﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[الكهف: ٦٤] ففي قراءة غير ابن كثير في رواية ابن فليح، والكسائي، الحذف[2]؛ لأنه موضع الفاصلة وتمام الوقف.

والقسم الثاني من المضارع ما كانت الياء فيه ضمير المتكلم ومحلها النصب بالفعل، وقد جاء هذا القسم في رؤوس الآي كثيرًا، كما جاء في درج الكلام وحشوه، فمن حذفها في رؤوس الآي قوله تعالى:﴿فَلا تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥] وقوله:﴿أَنْ تَرْجُمُونِ﴾[الدخان:٢٠] وقوله:﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾[الدخان: ٢١]، وقوله:﴿إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾[الصافات: ٥٦] وقوله:﴿... شَيْئًا وَلا يُنْقِذُونِ﴾[يس:٢٣] وفي سورة الشعراء مجموعة من الأفعال ختمت بالياء المحذوفة لمجيئها رؤوس أي نحو: (... سَيَهْدِينِ، يَهْدِيْنِ، يَسْقِينِ، يَشْفِينِ، يُحْيِيْنِ، وأَطْمِعُونِ)، وكل ما في هذه السورة يثبت الياء فيه يعقوب في الحالين (في الوصل والوقف) ومما حذف منه الياء في رؤوس الآي أي (في الوصل والوقف)[3] وقوله سبحانه: ﴿أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾[يوسف: ٩٤]، وقوله:﴿وَلا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقد قرأها يعقوب وحده بإثبات الياء في الوصل والوقف، وكذلك ما أشبهه في جميع القرآن وإن كانت محذوفة، رأس آية أو وسطها، وهذا مذهبه وسبيله فيه واحد لا يختلف، وأما

---

(١) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٣٩١.
(٢) الأصبهاني: المبسوط في القراءات العشر، ص٢٤١.
(٣) محمد محمد سالم محيسن: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٦٩م، ج٢، ص٢١٦.

أبوجعفر، وأبوعمرو، ونافع -برواية إسماعيل- فإنهم يثبتون منه ما كان وسط الآية، ولا يثبتون ما كان رأس الآية إلا شيئًا يسيرًا[1].

أما ما جاء منه في غير رؤوس الآي، فنحو قوله عز وجل:﴿وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧] فقد قرأها أبوجعفر ونافع- وبرواية إسماعيل وحده- وأبوعمرو ويعقوب بإثبات الياء فيه، وقرأ الباقون بحذفه[2].

وقوله تعالى:﴿أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي﴾[الكهف: ٢٤] والخلاف في هذه ولا خلاف بين القراء في الياء التي في [سورة القصص: ٢٢] في الوقف والوصل. وقوله تعالى:﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾[الكهف:٣٩]. وقوله تعالى:﴿أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا﴾[الكهف: ٤٠]، ولا خلاف بينهم في إثبات الياء في التي في [سورة المنافقون: ١٠] في الحالين[3].

والذي يمكن ملاحظته على أفعال هذا القسم أن نسبة طيبة منها جاءت بعد نهي سواء منها ما جاء في وسط الآي كالتي قوله تعالى:﴿وَلا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾ [هود: ٧٨] . وقوله:﴿فَلا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[هود: ٤٦] أو كان رأس أية كقوله سبحانه: وقوله سبحانه وتعالى:﴿فَلا تَفْضَحُونِ﴾[الحجر: ٦٨] ، وقوله:﴿وَلا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وقوله ﴿وَلا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦٠]، وقوله ﴿وَلا تُخْزُونِ﴾ [هود: ٧٨] وقوله:﴿فَلا تُنْظِرُونِ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ب - أما القسم الثاني فهو فعل الأمر:

---

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص١٣٨.
(٢) المصدر السابق، ص١٣٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤١.

وقد حذفت الياء مع هذا الفعل في جملة طيبة من الأفعال، وكانت موضوع خلاف بين القراء، فقد حذفت في أربعة عشر موضعًا من غير المكرر، كما أنها جاءت في وسط الآي قليلاً، وفي رؤوسها كثيرًا، فمما جاءت في وسط الآي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله:﴿فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقوله: ﴿وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ﴾[المائدة: ٣] وقوله:﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا...﴾[المائدة: ٤٤]، وقوله:﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾[غافر: ٣٨]، وقوله:﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلا﴾[الأعراف: ١٩٥]. أما التي في [هود: ٥٥] فالياء فيها ثابتة عند جميع القراء اتباعًا لرسم المصحف ثم إن التي في قوله تعالى:﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾[المرسلات: ٣٩] فالياء ثابتة ليعقوب وقوله تعالى:﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦١] وهذا لا يدخل فيه قوله:﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١]، ولا التي في قوله:﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾[طه: ٩٠] فلا خلاف بين القراء في إثبات الياء فيهما اتباعًا للرسم. ومن المحذوف في وسط الآي قوله عز وجل:﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾[إبراهيم: ٢٢].

أما ما جاء في رؤوس الآي فقوله تعالى:﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[البقرة: ٤١] وقوله:﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[الزمر: ١٦]، وقوله:﴿... لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾[الدخان: ٢١] وقوله:﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾[المؤمنون: ٥٢] وقوله تعالى:﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[البقرة: ٤٠].

ولا مانع من الوقف عند بعض هذه الآي لنرى توجيه النحويين لهذا الحذف، فهم

يذهبون في إعراب قول الله تعالى:﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُون﴾[البقرة: ٤٠] إلى أنَّ ﴿وَإِيَّايَ﴾ منصوب بإضمار فعل، كما يجوز أن يكون على معنى: "وأنا فارهبون" على الابتداء والخبر، وهذا بمنزلة قولك: (زيدٌ فأضْرِبْهُ) لأن الياء المحذوفة من﴿فَارْهَبُون﴾كالهاء في (أضْرِبْهُ) ....[١]. قال النحاس: "وقع الفعل على النون والياء، وحذفت الياء لأنه رأس أية، وقرأ ابن إسحاق﴿فَارْهَبُونِي﴾بالياء، وكذلك (فاتَّقوني) منصوب بإضمار فعل، وكذا الاختيار في الأمر والنهي والنفي والاستفهام[٢]. قال ابن أبي مريم:"الأصل في ﴿فَارْهَبُونِ﴾ وأمثاله، هو إثبات الياء، لأن الياء هو ضمير المنصوب في هذا الموضع، والنون دعامة أدخلت ليبقى آخر الكلمة التي لحقتها هذه الياء على حاله من حركة أو سكون أو واو أو ياء، ولا يتغيّر، إذ لولا هذه النون لانكسر ما كان قبل الياء من حرف صحيح، وانقلب ما كان من حرف علة، فأدخلت النون لتكسر لأجل الياء، ويسلم ما قبلها من التغيير، فإذا كان كذلك فالياء هي الأصل في الضمير، وإثبات الياء في هذه المواضع هو الأصل الذي عليه الوضع، وإنما حذفها من حذفها من رؤوس الآي، لأنها فواصل، وهي مثل القوافي في الشعر، تُطلب لها الموافقة والمشاكلة كما قال الأعشَى:

وَمِنْ شانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إذا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ انْكَرَنْ

ألا ترى أنه حذف الياء من (أنْكَرَنِي)، وأسكن النون، لأنها قافية، وهي أيضًا موضع وقف، والوقف موضع تغيير"[٣].

ج - وأما القسم الثالث من الأفعال فهو الفعل الماضي:

ويمكن تقسيم الأفعال الواردة في هذا القسم إلى طائفتين:

---

(١) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٩٠.

(٢) النحاس، أبوجعفر: إعراب القرآن، ج١، ص٢١٨، وانظر تعليل ذلك في الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ج١، ص٨٣.

(٣) ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد بن أبي عبدالله الشيرازي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ج١، ص٢٧٢.

الأولى: ما كان آخر الفعل كسرًا ليدل على الياء المحذوفة وهو شبيه ببعض الأفعال في القسمين السابقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿... دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقوله عز وجل:﴿... وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: ٨٠] ، أما التي في [الزمر: ٥٧] فإن الياء ثابتة لا تحذف عند جميع القراء؛ اتباعًا للمصحف.

وقوله تعالى:﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وقوله تعالى:﴿فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ﴾ [النمل: ٣٦] والخلاف في الأخيرة هذه زيادة على خلافهم في الحذف والإثبات، يتمثل في قراءة من يكسر النون من غير ياء وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبوبكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وقراءة من يفتح الياء وهم: أبوعمرو، ونافع، وعاصم في رواية حفص[١]. زاد الأصبهاني: أبوجعفر، وابن كثير في رواية ابن فليح وحده[٢]. وقوله:﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠] وقوله سبحانه:﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾[الإسراء: ٦٢].

وكل هذه المواضع ليس الفعل على رأس آية فيها، والخلاف فيها بين القراء في الإثبات والحذف، فمن حذف كان متبعًا للرسم، والكسر دليل على المحذوف تخفيفًا، ومن أثبت فقد جاء به على الأصل، أما من حذف بعض هذه الياءات وأثبت بعضًا فلأنه أخذ باللغتين، ومن حذفها في الوقف دون الوصل فلأنه تغيير، والوقف موضع تغيير[٣]. أو بعبارة أخرى من كان يقف بحذف الياء فاتباعًا للمصحف، وأنه لا ينبغي أن يخالف رسمه،كما أنه اكتفى بالكسرة عن الياء، لأنها نائبة عنها، ومن أثبت الياء فعلى الأصل[٤].

---

(١) انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٤٨٢.
(٢) الأصفهاني: المبسوط، ص١٨٤.
(٣) المصدر السابق، ص٣٢٨.
(٤) ابن أبي مريم: الموضح، ج١، ص٣٥٩.

وأما الفئة الثانية من الأفعال الماضية فتختص بما وقع على رؤوس الآي، وهو قليل جدًا، إذ لم يقع منه غير فعلين هما في سورة الفجر، حيث قال الله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ[١٥].... رَبِّي أَهَانَنِ﴾ [الفجر: ١٥، ١٦].

وقد قرأهما نفر بغير ياء في وصل ووقف. كما قرأهما آخرون بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نفر بياء في الوصل دون الوقف.

وروى ابن مجاهد عن علي بن نصر قوله: "سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَهَانَنِ﴾ يقف عند النون. وقال اليزيدي: كان أبوعمرو يقول: "ما أبالي كيف قرأت: بالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب"، كما نقل عن عباس: الجزم فيهما مع الحذف وقفًا، ونقل عن أبي الربيع عن أبي زيد أن أبا عمرو قرأهما بإثبات الياء، وعن عبيد عن أبي عمرو بالجزم وحذف الياء والوقف عند النون[١]. وقد روى سيبويه عن أبي عمرو الوقف على النون ساكنة مع حذف الياء[٢]، وشبه أبوعلي قراءة الحذف وصلاً ووقفًا بقراءة من قرأ (يَسْرْ) في الوصل والوقف، لأنها ياء قبلها كسرة، في فاصلة،كما شبه قراءة من أثبت الياء فيهما بقراءة من أثبت الياء في (يَسْرِي) حين أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف[٣]. وأكد القيسي أن المشهور عن أبي عمرو الحذف في الوصل والوقف فيهما، وأن الباقين قرأوا بذلك[٤].

ولما كانت الياء التي هي لام الفعل في نحو (يَسْرِي) تحذف في الفواصل وغيرها، فكذلك تحذف ياء الضمير وخصوصًا في الفواصل إلا أن ياء الضمير المفعول به قلما تحذف في غير الفاصلة والقافية[٥].

---

(١) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٦٨٤- ٦٨٥. وانظر: مزيدًا من التفصيل في الأصبهاني: المبسوط، ص٤٠٨- ٤٠٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٨٩.

(٣) أبوعلي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج٦، ص٤٠٨- ٤٠٩.

(٤) القيسى، مكي بن أبي طالب: التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، بمباي الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٧٢٦.

(٥) ابن أبي مريم: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج٣، ص١٣٦٨.

وقد سوى سيبويه بين الفعل والحرف فما يحذف من هذه الياءات في الوقف، ووصف الحذف بأنه أقيس وأكثر، مشبهًا هذه الياءات بياء (قَاضِي)، من حيث وقوعها بعد كسرة ساكنة في اسم، وقد عني سيبويه بالاسم ضمير المتكلم، وقعت في فعل أو اسم أو حرف واستدل على ذلك بقراءة أبي عمرو السابقة في الوقف، مستشهدًا بقول النابغة، وأنه سمعه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم.

إذَا حَاوَلْتَ في أسَدٍ فُجُورًا فإنَّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنْ

على أنه أراد: (مِنِّي)، وقوله أيضًا:

وهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ عَلى تَمِيْمٍ وَهُمْ أصْحَابُ يَومِ عُكَاظَ إنْ

على إرادة: (إنّي)، ثم علّق على ذلك بأن ترك الحذف أقيس[١].

إلا أن أبا سعيد قال عن هذا: إن القصيدة مطلقة، وإنما هذا إنشاد بعضهم[٢]. وجميع المصادر تكاد تجمع على القراءة في مثل هذه المواضع بالحذف عند الوقف اتباعًا للمصحف، كما كان إثباتها في الوصل أو في الوقف إنما كان لإخراجها على الأصل[٣]، وقد أشار ابن يعيش إلى أن تفسير مذهب الحذف يقع من جهتين، وأن أجودها إثبات الياء، لأنه لا تنوين معها يوجب حذفها [أي أنها ليست كالياء في (قَاضي) ونحوها]، فهي ثابتة في الوصل، ولا تحذف في الوقف، وجرت مجرى ياء (القاضي)، لأنها ياء ساكنة بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرتها، والوجه الآخر: أن تحذفها فيهما، فتقول: (ضَرَبَنْ، وهذا غُلامْ، وأنت تريد: غُلامِي، وضَرَبَني، لأن (ني) اسم...، ووجه قراءة أبي عمرو آيتي (الفجر) بالحذف على رأي من يقول (هذا القَاضْ)، فيحذف الياء، وحذف الياء في الفعل حسن؛ لأنها لا تكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها، فلا لبس فيها، بخلاف قولك: (هذا غُلاَمْ) تقف عليه بالسكون، فلا يُعلم أنه يراد به الإضافة الياء أم الإفراد، ولذلك منعه بعضهم وأجازه سيبويه في الوصل؛ لأنه يبيِّنه[٤].

---

(١) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٨٩- ٢٩٠.

(٢) السيرافي: ما يحتمل الشعر، ص٩٢- ٩٣.

(٣) الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، ج١، ص٢٦٠. وانظر: ابن الشجري: أمالي بن الشجري، ج٢، ص٢٩١ (الطناحي).

(٤) ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي بالقاهرة، بلا تاريخ،

وبالرغم من وصف ابن يعيش حذف الياء التي قبلها نون بالكثرة في القرآن الكريم[١]. إلا أني لم أجد القراء أشاروا إلى غير الموضعين الواردين في سورة الفجر، وهما في رؤوس الآي، ومعلوم أن الحذف في رؤوس الآي كثير في القرآن في الأفعال والأسماء، ويستدل على ذلك دائمًا بما في القوافي من حذف، لأن ذلك موضع وقف.

لقد استدل سيبويه على هذا الحذف بقول الأعشى:

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلاَ دَ مِنْ حَذَر الموتِ أنْ يأتِيَنْ
ومِنْ شَانِئٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذَا مَا انْتَسَبْتُ لهُ انْكَرَنْ[٢]

كما استدل غيره بهما أيضًا في هذا المقام[٣]، وبالوقف على القصيدة في ديوان الشاعر تبين أن القصيدة نونيّة مقيدة مطلعها:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرْءِ، إلاّ عَنَاءٌ مُعَنْ

وهي قصيدة طويلة وقد حذف الأعشى ياء الإضافة هذه في أكثر من موقع ووقف بالسكون وذلك قوله: بالإضافة إلى ما سبق:

أَلَيْسَ أخُو المَوتِ مُسْتَوثِقًا عَلَيَّ، وإنْ قُلْتُ قَد أنْسَأَنْ
ولكِنَّ رَبِّي كَفَى غُرْبَتِي بِحَمْدِ الإلَه، فقد بَلَّغَنْ
وَحَوْلِيَ بَكْرٌ وأشْيَاعُهَا وَلَسْتُ خَلاَةٌ لِمَتتتنْ أوعَدَنْ
فَحِنْتُكَ مُرْتَادَ مَا خَبَّرُوا وَلَوْلاَ الَّذِي خَبَّرُوا لَمْ تَرَنْ[٤]

ج٩، ص٨٥- ٨٦. وانظر: سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٩٠.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج٩، ص٨٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٩٠.

(٣) انظر ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص١٢٨. وانظر مصادر أخرى هناك بالهامش.

(٤) الأعشى، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٩٠- ١٩١.

لقد خرج الحذف عند الشاعر سهلاً مستساغًا، لأنها لغته وسليقة قومه، ولذلك فليست هناك ضرورة شعرية ألجاته إليه، ولكنه مذهبه، وهو مذهب العرب في الوقف، ولذلك أثبت نون الوقاية لأن الحذف للوقف عارض، فحكم للياء المحذوفة بحكمها لو كانت ملفوظًا بها[١].

:ŏÅƧɟä Ž gÆəäÂöä ğäŏÅĖöä :ÅĖɸÅç

وقبل الخوض فيه ينبغي أن نقدم ما شاع بين أهل العربية من أنَّ الأصل سقوط الياء إذا سكنت ولقيها التنوين، لاستثقالهم الضمة في الياء، ولأن التنوين سكون، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى:﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا﴾[يوسف: ٤٢]، وقوله عز وجل:﴿وَالزَّانِيَةُ لا يَنْكِحُهَا إِلاَّ زَانٍ أو مُشْرِكٌ﴾[النور: من الآية٣]، وقوله سبحانه:﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لآتٍ﴾[الأنعام: من الآية١٣٤] وأمثال ذلك كثيرة[٢]، والأصل في الوقف على هذه الحروف وأمثالها بالياء أعني (نَاجِي، وزَانِي، وأتِي)، إلا أنهم يستثقلون الضمة في الياء، فتسكن الياء، وعندئذ يستقبل السكون بسكون التنوين فيجتمع ساكنان فتحذف الياء لذلك[٣] هذا إذا كانت الياء أصلية، لأنهم لا يثبتون الياء في شيء من (فَاعِل)، نحو ما جاء في الآيات السابقة، وقولهم: "هذا قَاضٍ، ورَامٍ، وداعٍ"، فإذا أدخلوا فيه الألف واللام، قالوا بإثبات الياء وحذفها[٤] ومن هنا جاء خلافهم في مثل قوله تعالى:﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُو الْمُهْتَدِ﴾ [في الكهف: ١٧، والاسراء: ٩٧] بغير ياء، والياء في قوله تعالى:﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُو الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: ١٧٨].

---

(١) ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص١٢٨.
(٢) انظر: سورة الأعراف، الآية ٤١، والآية ١٩٥، سورة النحل، الآية ٩٦، سورة الحديد، الآية ٢٦، سورة طه، الآية ٧٢.
(٣) الأنباري: الوقف والابتداء، ج١، ص٢٣٣- ٢٣٤.
(٤) الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٢٠٠- ٢٠١.

فقد قرأ يعقوب ونافع وأبوجعفر بإثبات الياء في التي في الإسراء والكهف واتفق القراء على إثبات التي في الأعراف وصلاً ووقفًا، اتباعًا للرسم[١]، وكان الفراء يحب إثبات الياء في مثل هذه الأسماء إذا دخل عليها الألف واللام، لأنه حينئذ لا تنوين معها، ولم يخطئ من يحذفها حتى مع الألف واللام، لأن حجته وجود الحرف بغير ياء قبل أن تدخل فيه الألف واللام، فيكره أن يزاد فيه ما لم يكن، قال: وكلّ صواب[٢]، ونقل الأنباري عن الكسائي والفراء قولهما: "الكلام بني على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل"[٣].

ويمكنك تقسيم الياء مع الأسماء قسمين:

الأول: ياء أصلية في الاسم ومن أنفس الكلم، وعليها يقع الإعراب مقدرًا أو ظاهرًا، ويعرف الاسم معها بالاسم المنقوص[٤]، والأسماء المنقوصة التي اعتراها الحذف في القرآن الكريم جاءت في حشو الآي، ورؤوسها. والذي جاء في الحشو توزعته حركتا الرفع والجر، والنحاة مجمعون على جواز حذف هذه الياء في هاتين الحالتين وإن كان: "الأصل في ذلك إثبات الياء، لأن الياء لام الفعل، فإذا وقفْتَ حذفت الياء اتباعًا للمصحف، وهذا حسن لأنهم اتبعوا الأصل في الوصل، وفي الوقف المصحف..." ولمن قرأ هذه الحروف بغير ياء في الوصل أن يحتج بأنها في المصحف بغير ياء[٥]، فلا ينبغي أن يُخالف رسم المصحف، وحجة أخرى، وهي أنهم اكتفوا بالكسرة عن الياء"[٦].

أمّا الآيات التي جاء فيها هذا النوع من الحذف فهي واحدة في سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، واثنتان في سورة القمر

---

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص٢٣٢- ٢٤١.
(٢) الفراء: معاني القرآن، ج١، ص٢٠١.
(٣) الأنباري: الوقف والابتداء، ج١، ص٢٣٥.
(٤) الاسم المنقوص: اسم متمكن مختوم بياء قبلها كسرة، لا يدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك، نحو ياء القاضي، وتحذف الياء عند التنوين رفعًا وجرًا، ويدخله النصب، كما يظهر عليه تنوين الفتح، تقول: هذا قاضٍ فاعلم -في الرفع- ومررت بقاضٍ فاعلم -في الجر- وسميت قاضيًا في حال النصب، انظر: المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، ج٣، ص٣٥٤، ج٤، ص٢١، ٢٤٨.
(٥) انظر: السجستاني، أبوبكر عبدالله بن أبي داود: المصاحف، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع بالقاهرة، بلا تاريخ، ص١١٤.
(٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٥، ص٨٦. ابن زنجلة : حجة القراءات، ص١٢٧.

وهي قوله تعالى:﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ... ﴾ [القمر: ٦]، وقوله تعالى:﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ... ﴾ [القمر: ٨] لأن الياء محذوفة في الرسم[١]، وفي ياءاتها خلاف بين القراء في إثبات الياءات في واحدة وحذفها من الأخرى، وبعضهم يحذف الياء فيها جميعًا في الوقف دون الوصل، في حين كان فريق يثبت الياء في الوصل ويحذفها في الوقف في جميع هذه الحروف[٢].

ويرى النحاس أن المنقوص هنا إذا حذفت منه الياء فالقول فيه أنه بني على نكرته، وأما البيّن فأن يكون هذا كله مكتوبًا بغير حذف[٣]، وقد جاء هذا اللفظ في أحوال الإعراب هذه حشوًا في وسط الآي، ومما يلحق به من الحروف في حال الرفع قوله تعالى:﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧، والكهف: ١٧] فقد وصلها نافع وتلاميذه من المدينة، وأبوعمرو بياء، ووقفوا عليها بغير ياء، ووصلها ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وتلاميذهم من الكوفيين، وابن عامر وتلاميذه من الشاميين بغير ياء، ووقفوا بغير ياء[٤]. والياء في الموضعين لام الفعل كما هو معلوم بالتصريف، قال أبواسحاق الزجاج: "أكثر اللغة﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ بإثبات الياء، وفي المصحف في هذا الموضع كالذي في الأعراف[٥]، فهذا وجه، وهو في الأعراف بالياء، وفي الكهف بغير ياء، وحذف الياء جائز في الأسماء خاصة، ولا يجوز في الأفعال، لأن الياء في الفعل دليل الجزم، وحذف الياء في الأسماء واقع إذا لم يكن مع الاسم الألف واللام نحو: "مُهْتدٍ، ومُقْتَدٍ"، فأدخلت الألف واللام وترك الحذف على ما كان عليه، ودلت الكسرة على الياء المحذوفة"[٦].

---

(١) السجستاني: المصاحف، ص١١٤.

(٢) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص١٩٧، ص٦١٧، وانظر: الأصبهاني: المبسوط، ص١٣٨، ص٣٥٧، الداني: التيسير، ص٨٦.

(٣) النحاس: إعراب القرآن، ج٤، ص٢٨٦.

(٤) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٣٨٦، ص٤٠٣، وانظر أيضًا: الأصبهاني: المبسوط، ص٢٣٢- ٢٤١.

(٥) هي قوله عز وجل:﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوالْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: الآية ١٧٨].

(٦) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص٢٧٤.

ومن المرفوع المحذوف ياؤه في الحشو قوله تعالى:﴿الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج:٢٥]، فقد قرأها أبوجعفر ونافع -من سائر طرقه غير قالون- وابن كثير وأبوعمرو ويعقوب بإثبات الياء. ابن كثير ويعقوب في الوصل والوقف، والآخرون في الوصل دون الوقف، وقرأها ابن عامر وقالون عن نافع، وعاصم وحمزة، والكسائي وخلف بحذف الياء في الوصل والوقف[١]، وقد جاء حذف الياء في مكان لا يمكن معه التنوين، فالاسم محلى بالألف واللام وهو معطوف على مرفوع؛ يضاف إلى ذلك أنه موضع للوقف التام، فلو أثبت الياء لم يخرج على قوانين العربية، لكنه اكتفى بالكسرة دليلاً على المحذوف، واتباعًا لرسم المصحف، ثم إنه لو قدر فيه الجرّ عطفًا على ﴿الْعَاكِفُ﴾ الذي هو نعت لـ ﴿النَّاسِ﴾ المتقدم ذكره[٢] لقيل في ذلك مثل ما قيل في حال الرفع.

ومنه أيضًا قوله سبحانه وتعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ...﴾[الشورى: ٣٢]، وقوله:﴿وَلَهُ الْجَوَارِ...﴾ [الرحمن: ٢٤]، فقوله:﴿الْجَوَارِ﴾ في الموضعين رفع، وقد جاء اللفظ في سورة التكوير [الآية: ١٦] مجرورًا محذوفًا، ثم منه قوله تعالى:﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ...﴾[ق: ٤١]. وهذا من الأسماء المرفوعة ومثله:

قوله تعالى:﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩].

قوله تعالى:﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وخلاف القراء في الحذف والإثبات في الوقف والوصل قائم في هذه الحروف كخلافهم في غيرها من الحروف السابقة[٣] فقد قرئ فيها جميعًا الياء في الوصل

---

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص٢٥٩.
(٢) النحاس: إعراب القرآن، ج٣، ص٩٤.
(٣) الأصبهاني: المبسوط، ص٣٣٣.

والوقف، وبإثباتها وصلا دون الوقف، وبحذفها في الوصل والوقف[1].

أما ما جاء مجرورًا محذوف الياء، فبالإضافة إلى التي في القمر والبقرة الآنف ذكرها ورد الحذف في الحروف التالية:

قوله تعالى: ﴿.. وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [الرعد:٣٤]

قوله تعالى: ﴿.. مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧]

قوله تعالى: ﴿.. وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١]

قوله تعالى: ﴿.. وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]

قوله تعالى: ﴿.. لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاق﴾ [غافر: ١٥]

قوله تعالى: ﴿.. إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]

قوله تعالى: ﴿.. فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر: ٣٣]

قوله تعالى: ﴿.. الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]

قوله تعالى: ﴿.. أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨]

قوله تعالى: ﴿.. إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طـه: ١٢]

قوله تعالى: ﴿.. مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]

وقوله تعالى: ﴿.. إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦]

---

(١) المصدر السابق، ص٢١٥، ٢١٦، ٣٤٩، ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٣٦٠، ٦٠٧.

وفي هذه الحروف جميعًا اختلف القراء فمنهم من أثبت الياء وقفًا ووصلاً على أصل البنية، ومنهم من حذفها في الحالين مراعاة للرسم، ومنهم من أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف، إلا أن الأغلب عليها الحذف من جهتين:

الأولى: مراعاة السواد، والثانية أن بعضها في رؤوس الآي، وهي مواقع حذف، لأنهم يشبهونها بقوافي الشعر، والحذف في الفواصل هو الوجه، فإن لم تكن فاصلة فالإثبات أحسن[١].

ولم يفرقوا بين ما جاء من هذه الأسماء منكَّرًا فيدخله التنوين والحذف، وبين ما جاء معرفًا بالألف واللام ممتنعًا من التنوين، ولحاق الياء به أقوى، فقد روى الفارسي ما حكاه سيبويه بأن من العرب من يحذف الياء مع الألف واللام كما يحذفها مع غير الألف واللام، نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضْ، وهو أجود من الإثبات[٢].

أما الثاني من هذا القسم، فيخص الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، سواء ما وقع منها في حشو الآي، أو رؤوسها، وسواء ما كان للحذف علة من جهة النحو كالمنادى، أم لم تكن فيه علة.

فمما كان للنحو توجيه في حذفه ما جاء منادى مضافًا، وذلك قوله تعالى عز وجل: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فقد أثبت الياء فيها رويس وقفًا ووصلاً بخلف عنه[٣]. قال أبوإسحاق الزجاج: "القراءة بحذف الياء، وهو الاختيار عند أهل العربية، ويجوز: يا عِبَادِيْ ويا عِبَادِيَ، والحذف أجود، وعليه القراءة[٤]، وقد شبه أبوعلي المضمر المجرور هنا بالتنوين، لعدم انفصال كل منهما من الاسم الظاهر، وذلك بمعاقبته التنوين، فهو يحذف في النداء، ولو كان مكان المضمر في النداء اسم مظهر لم يجز حذفه[٥]، وقد جاء حذف المضمر من المضاف؛ لأن النداء موضع حذف، إلا أنه يجوز إثابته على الأصل، كما يجوز في المثبت الفتح[٦].

---

(١) أبوعلي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج٦، ص٤٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص٤٠٨- ٤٠٩.
(٣) ابن الجزري: النشر، ج٢، ص٣٦٤.
(٤) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٣٤٩.
(٥) أبوعلي الفارسي، الحسن بن عبدالغفار: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣، ص٥٦١.
(٦) النحاس: إعراب القرآن، ج٤، ص٨، يقول ابن مالك:

ومثل آية الزمر السابقة قوله تعالى:﴿يَا عِبَادِ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فهي في المصحف من غير ياء، وقد قرأها أبوجعفر ونافع وابن عامر وأبوعمر ويعقوب بالياء في الوصل والوقف إلا أن أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء، وقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي وخلف ﴿يَا عِبَادِ﴾ بغير ياء في الوصف والوقف[١] أما قوله تعالى:﴿قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [الزمر: ١٠] ففي السواد من غير ياء في مصاحفنا المعاصرة، وكل القراء يثبتون الياء وقفًا، ولكنهم يختلفون في حركتها بين الفتح والسكون ثم الحذف، والإثبات في الوقف على ما في السواد كما قال الأصبهاني[٢]، إلا أن مما ينبغي ملاحظته في هذه الآية وفي سورة [العنكبوت: ٥٦] استقبال الياء حرفًا ساكنًا[٣]، فكان تحريكها أسهل، فضلاً عن أنها ليست رأس آية ولا فاصلة، ولم يختلف القراء في إثبات الياء، وانحصر خلافهم بين تسكينها وفتحها فهي مثبتة في جميع المصاحف[٤]. ومثل ذلك قوله تعالى:﴿يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠].

وموقف النحاة من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معلوم، فقد جوزوا حذف هذه، الأمر الذي يجعل الحذف أحسن من الإثبات في حين لا يمكن الوقف بتسكين الياء، وإلا اجتمع ساكنان، كما أن إثبات الياء مع الفتح مرجوح بالتخفيف المتولد من الحذف.

أما ما جاء من الحروف المضافة إلى ياء المتكلم وكانت رأس آية فهو الكثير في هذا الباب، ومنها:

وأجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيا كَعَبْدِ، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيا

ففيه خمس وجوه -كما ترى- وهي حذف الياء والاستغناء بالكسرة، أو إثبات الياء ساكنة، أو قلب الياء أيضًا وحذفها والاستغناء بالفتحة، أو قلبها ألفًا وقلب الكسرة فتحة، أو إثبات الياء محركة بالفتح: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الرابعة عشر، ١٩٦٥م، ج٢، ص٢٧٤- ٢٧٥.

(١) الأصبهاني: المبسوط، ص٢٩٢.

(٢) المصدر السابق، ص٣٢٥.

(٣) هذه الآية بالياء في سورة العنكبوت، وبدون الياء في سورة الزمر.

(٤) الأصبهاني: المبسوط، ص٢٩٢ ٢٤١.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤].

وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥].

فقد قرأ ورش عن نافع، ويعقوب بإثبات الياء حيث كان من هذا الحرف، وقرأ الباقون بحذف الياء[١]، ولما كانت هذه الكلمة في جميع الآي رأس آية، فقد حسن الحذف للوقف، وهي في المصحف من غير ياء[٢].

ومما جاء محذوفًا قوله عز وجل: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠] فقد قرأها ابن كثير برواية البزي، وأبوعمرو، وحمزة ﴿دُعَائي﴾ بالياء إذا وصلوا، وابن كثير يقف بالياء أيضًا، والباقون بغير ياء، وصلوا أو وقفوا واختلف عن نافع برواية ورش بالياء[٣].

وقوله عز وجل: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ١٧ الَّذِينَ﴾ [الزمر:١٧، ١٨] قرأها ابن كثير وأهل مكة بالياء وقرأها أبوعمرو ﴿عِبَادِيَ﴾ بنصب الياء، وعنه قال عبيد: إن كانت رأس آية وقفت، وإن لم تكن رأس آية قلت: فقراءته القطع، وعن ابن كثير أيضًا بكسر الدال من غير ياء، وقرأها الباقون بغير ياء[٤] وقد حسن أبوعلي التسكين والتحريك في يائها[٥] وصحح الأصبهاني قراءة الحذف، ووصفها بأنها أثبت عنده[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٩.
(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج١، ص٣٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٣٧.
(٤) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص٥٦١.
(٥) أبوعلي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج٦، ص٩٤.
(٦) الأصبهاني: المبسوط، ص٢١٨.

أما قوله عز وجل:﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا... ﴾ [إبراهيم: من الآية٣١] فلم ترد فيها القراءة بالحذف، لأن موقعها هذا ليس رأس آية، ولا موضع وقف، وإنما ورد فيه فتح الياء وإسكانها[١].

وأما بقية الحروف التي ورد فيها الخلاف بين الحذف والإثبات فهي قوله عز وجل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر:١٦، ١٨، ٢١، ٣٠] وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[القمر:٣٧ ، ٣٩].

وقد أثبت الياء فيهن جميعًا ورش عن نافع، وذلك مراعاة للأصل، والباقون يحذفونها لأنها رؤوس الآي[٢] قال الأصبهاني: "قرأ يعقوب ذلك كله... بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بحذف الياء فيها وصلاً ووقفًا[٣].

ومنه أيضًا قوله تعالى:﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤، ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨].

وقوله تعالى:﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك:١٧].

وقوله عز وجل:﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد:٣٢، غافر: ٥]

وقوله سبحانه:﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص:١٤]

وقوله تعالى:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]

وقوله تعالى:﴿إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ [الرعد:٣٦]

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١٩.
(٢) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٣٣٢.
(٣) الأصبهاني: المبسوط، ص٣٥٧.

وقوله سبحانه: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]

فكل هذه الآيات جاءت في رؤوس الآي وهي مواطن الوقف، والحذف بذلك ألصق للوقف والتخفيف، فضلاً عن اتباع الرسم الذي يحافظ على اتباعه كثير من القراء، أما الذين يثبتون هذه الياءات، فهم قليل، وينظرون إلى أن الأصل إثباتها، ففي آيتي الملك مثلاً [١٧، ١٨] أثبتهما نافع وحده في رواية ورش، على الأصل، وحذفها الباقون، اتباعًا للرسم[١]، والتي في [الكافرون: ٦] أثبتها يعقوب في الوصل والوقف، لأنه مذهبه في كل ياء إضافة رأس آية كانت أو وسطها، مثبتة كانت أو محذوفة إلا ما كان مسبوقًا بالنداء كالتي في [الزمر: ١٦] ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ وما أشبه ذلك[٢].

لقد اختلف القراء في إثبات هذه الياءات وحذفها، لكنهم مجمعون على تسميتها بالزوائد، لأن القراء أنفسهم هم الذين زادوها بحسب الرواية الصحيحة على ما رسم في المصاحف العثمانية، لذلك فهي زائدة عند من أثبتها منهم[٣]، قال ابن الجزري عن هذه الياءات:

وَهيَ الَّتي زَادُوا عَلَى مَا رُسِمَا ... [٤].

وقال الرعيني: ودَوْنَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زوائدًا لأنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المصَاحِفِ مَعْزِلاً[٥]

وصلى الله وسلم على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٣٨٠.
(٢) الأصبهاني: المبسوط، ص٤١٩.
(٣) محيسن: الهادي، ج١، ص٤٠٩.
(٤) ابن الجزري: النشر، ج٢، ص٥٩.
(٥) الرعيني: حرز الأماني، ص٣٤.

¢ĦDZäÀŋŞ ŌHuGöä øåÅÔŋ

١ - الأخفش، سعيد بن مسعدة:
معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٢ - الأصبهاني، أبوبكر أحمد بن الحسين بن مهران:
المبسط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٣ - الأعشى، ميمون بن قيس:
ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٤ - الأنباري، أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد:
الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بلا تاريخ.

٥ - الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار:
إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٦ - الأنصاري، أحمد مكي:
نظرية النحو القرآني، دار القبلة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧ - ابن الباذش، أبوجعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري:
الإقناع في القراءات السبع، حققه وقدم له: الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٨ - الباقلاني، أبوبكر محمد الطيب:

إعجاز القرآن، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩ - البنا، أحمد بن محمد بن أحمد:
إتحاف فضلاء البشر، رواه وعلق عليه: علي محمد الصباغ، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٣٥٩هـ.

١٠- الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف:
١ - طيبة النشر في القراءات العشر، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزغبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.
٢- تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

١١- الجندي، علم الدين:
اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس بليبيا، طبعة جديدة، ١٩٨٣م.

١٢- ابن جني، أبوالفتح عثمان:
١- الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت بلبنان، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
٢- سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣- اللمع في العربية، تقدين وتحقيق وتعليق: الدكتور حسين محمد شرف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م.
٤- المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

١٣- ابن خالدية، أبوعبدالله الحسين بن أحمد:
إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر آباد الدكن، منشورات دار الحكمة بدمشق، بلا تاريخ.

١٤- الخطابي، أبوسليمان حمد بن محمد بن إبراهيم:
بيان إعجاز القرآن، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد

خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

١٥- الداني، أبوعمرو عثمان بن سعيد:
المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٦- الخفاجي، أبومحمد عبدالله بن سعيد بن سنان:
سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٧- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر:
نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت بلبنان، ١٩٨٥م.

١٨- الرماني، أبوالحسن علي بن عيسى:
النكت في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها: محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

١٩- الزجاج، أبوإسحاق إبراهيم بن السري:
معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م.

٢٠- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله:
البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أحمد أبوالفضل، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.

٢١- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:
الكشاف (عن حقائق غوامض التنْزيل، وعيون الأقاويل)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.

٢٢- ابن زنجلة، أبوزرعة عبدالرحمن بن محمد:

حجة القراءات، حققه وعلق على حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٣- أبوزيد، أحمد:
التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٢م.

٢٤- السجستاني، أبوبكر عبدالله بن أبي داود:
المصاحف، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع بالقاهرة، بلا تاريخ.

٢٥- السكاكي، أبويعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي:
مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٦- سيبويه، أبوبشر عمرو:
الكتاب، الطبعة الأميرية ببولاق بمصر، ١٣١٧هـ.

٢٧- السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبدالله:
١- شرح كتاب سيبويه، مخطوط (١٣٧ نحو) مصوره.
٢- ما يحتمل الشعر (من الضرورة)، تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطابع الفرزدق التجارية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٨- الشاطبي، الرعيني الأندلسي، القاسم بن خيرة بن خلف بن أحمد:
متن الشاطبية، المسمى: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٩- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة:
أمالي بن الشجري، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٠- ابن عصفور، أبوالحسن علي بن مؤمن:
ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٣١- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم:
الطراز (المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، طبع بمطبعة المقتطف بمصر، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

٣٢- ابن غلبون الحلبي، أبوالحسن طاهر بن عبدالمنعم:
التذكرة في القراءات، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٣٣- الفارسي، أبوعلي الحسن بن عبدالغفار:
١- التكملة، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، منشورات جامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٢- الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، دمشق بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٣- المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنار ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٤- المسائل العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة الدكتور نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

٣٤- الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد:
معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣٥- قطب، سيد:
في ظلال القرآن، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

٣٦- القيسي، مكي بن أبي طالب:
١- التبصرة في القراءات السبع، تحقيق: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، بمباي الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٣- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٣٧- المبرد، أبوالعباس، محمد بن يزيد:

المقتضب: تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٣٨- ابن مجاهد:
السبعة في القراءات، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٣٩- محيسن، محمد سالم:
١- الكشف عن أحكام الوقف والوصف في العربية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٢- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٣- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٦٩م.

٤٠- ابن أبي مريم، نصر بن علي بن محمد بن أبي عبدالله الشيرازي:
الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: الدكتور عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤١- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي:
لسان العرب، دار صادر، بيروت، طبعة مصورة بلا تاريخ.

٤٢ - النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد اسماعيل:
إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهر، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٣ - الهاشمي، التهامي الراجي:
١ - تقرير عن مدى الفائدة عن الإباحة بالياء الزائدة، الدار البيضاء، ١٩٩٥م.
٢- مذاهب القراء في ياء الإضافة، سلسلة الدراسات والعلوم اللغوية رقم (٦)، الرباط بالمغرب، ١٩٨٨م.

٤٤- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري:
مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، حققه وعلق عليه: الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمدالله، يعيش، موفق الدين، علي:
شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي بالقاهرة، بلا تاريخ.